

كِتَابُ

الأدلة والبيانات

تأليف أهل القرية
تيفغوري بن عيسى بن داود الملسوطي
(ت: ١٠٢٥ هـ)

دراسة وتحقيقه
الحاج سليمان بن إبراهيم البازيز الوارثي

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

مسلسلة من نفائس التراث (١٣)

مجتاب الأدلة والبيان

تأليف أهل المغرب:

[تيفغورين بن عيسى بن داود الملبشوكي]

(ن: ق ٦٧هـ)

دراسة وتحقيق:

الحاج سليمان بن إبراهيم بابزين الوارجلاني

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م

نشر

وزارة التراث والثقافة

مسقط - سلطنة عمان

رقم الإيداع: ٢٧٨/٢٠٠٨



مقدمة التحقيق

الحمد لله الرحمن، علم القرآن، خلق الإنسان، علمه البيان، وجعل الألفاظ قوالب المعان.. وصلى الله على النبي المصطفى، أوضح دلالات الهدى، ليعقلها من على سبيله اقتضى، هو القائل: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ».. وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد:

فإنه لمن أجل النعم، وأعظم المن أن يوفق الله عبده للعناية بأهم العلوم وأشرفها، ويعينه على بعثها جليلة ناصعة من مكنوناتها، يخرجها في أبهى حلّة وأجمل صورة، في زمن صار الكثير مولعا بالمعلومة الجاهزة والأخبار الباهرة، يشق عليهم البحث عن الدرر الفاخرة، والبراهين الساطعة، والأصول الضابطة.. فكان لزاما على كل غيور أن يسعى حثيثا في كل ما يفيد أمته من علم ينتفع به، أو نور يهتدى به.

هذا، وإن من أعظم العلوم التي دعا إليها القرآن وحرص عليها الرسول الكريم ﷺ علوم الفقه وأصوله؛ لأنه بهما تقوم شريعة الله، وتعيش الأمة حياة سعيدة طيبة حينما تحقق قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ (الأنفال: ٢٤).

وإن عمدة أصول الفقه معرفة استنباط الأحكام الشرعية من النصوص المنقولة وما يؤول إليها، ولا يدرك ذلك إلا بالفهم الجيد للنص، وسبر أغواره، ومعرفة أساليب بيانه، وطرق دلالاته على المعاني المختلفة، فتتوع درجات وضوح وخفاء تلك الألفاظ، فيعرف الحكم بصريح العبارة، أو

بإشارة تومئ إلى المعنى، أو باقتضاء تقدير لفظ أو غير ذلك.. ولا يلزم العمل على المكلفين حتى تكون لهم القدرة على فهم النص أو يبينها لهم من له القدرة على فهم معانيها.

وقد كان كتاب «الأدلة والبيان» من مقدمات الكتب التي صنفت في هذا الفن، واعتنت به كتصنيف مستقل بذاته، ووضع لها مؤلفها مصطلحات ومعان كثيرة، تناولها بصورة واضحة جليّة، حدّد فيها اصطلاحاتها، وعرفها بما يراه صائباً مؤدياً لمعناه، مستدلاً على ذلك بنصوص من اللغة والكتاب والسنة.

وهذا المؤلف من أهم المؤلفات الأولى التعريفية لمصطلحات أصول الفقه وتفريعاته، وقد غفل عنه كثير من القدامى والمحدثين، ولم نجد من أشار إليه أو اعتمده إلا المتأخرين منهم، رغم ما فيه من غرر لامعة، ودرر نادرة.. ولا ندري سبب إغفاله طيلة تسعة قرون، وهذا من أهم البواعث التي حفّزتني على تحقيق هذه الرسالة، وإبرازها إلى الباحثين لدراساتها والاستفادة منها، إضافة إلى ذلك نسبتها إلى أحد أعلام القرن السادس الهجري البارزين في الفقه الإباضي..

ونشر هذا الكتاب مساهمة مني في إثراء المكتبة الإسلامية، وخاصة كونها من بدايات ما ألف في أصول الفقه بتقسيماته وترتيباته وتعريفاته الأولى.

وبعد انتهائي من تحقيق هذا الكنز الثمين توجّهت بمقدمة قسمتها إلى أربعة مباحث وخاتمة، وهي:

المبحث الأول: نسبة الكتاب والتعريف به.

المبحث الثاني: التعريف بمؤلف الكتاب.

المبحث الثالث: وصف النسخ المعتمدة.

المبحث الرابع: منهج تحقيق الكتاب.

وأتبعتها ب:

- تحقيق نص الكتاب.

- الفهارس الفنية المختلفة.

وحاولت جاهدا في إخراجها أن يكون كما أراد مؤلفه، معلقا عليه بما تدعو الضرورة إليه، مستوضحا ما قد يشكل على كثير، والله الموفق.

المبحث الأول: نسبة الكتاب والتعريف به

جميع النسخ التي بين يدي اتفقت على تسمية الكتاب باسم: «الأدلة والبيان تأليف أهل المغرب» ولم أجد من نسبته إلى عالم بعينه، وهذا سبيل بعض العلماء الورعين، إذ يخفون أسماءهم ورعا وخشية من الرياء وما يعتور النفس من لذة الذكر والشهرة، أو خوفا من قهر أعداء متغطرسين، أو أذى حاسدين متربصين.. وقد عاش الشيخ في فترة من فترات الكتمان عند الإباضية وليس هناك ما يدعو إلى إغفال اسمه لخوف أو أذى، بل يظهر أنه كان لورع وإخلاص في نفع الآخرين ورجاء الأجر والثواب عند من لا يخفى عليه شيء في الأرض والسماء، أو أنه كتم كتابه عن الأعين نظرا للمصلحة التي يراها في ذلك الوقت حتى يحين وقته ويحضر زمنه، كما وقع لكتاب مثله في نفس العصر، وهو: "كتاب المعلقات في أخبار وروايات أهل الدعوة"، وقد نسبته إليه أيضا بعض المعاصرين رغم سبق ذكره في سير الشماخي (ق ٨هـ) وجواهر البرادي (ق: ٩هـ) وغيرهما، لكن بغير نسبة.

فهذا الكتاب لم نظفر من القدامى عالما أو ناسخا ينسبه، ولم يُحض حتى بالذكر في تقييدات البرادي ضمن كتب الأصحاب التي ذكرها في كتابه^(١).

وأول من قيده ونسبه إلى الشيخ تبغورين الملقب - فيما وجدت - هو الشيخ السالمي (ت: ١٣٣٢هـ) في كتابه "اللمعة المرضية" حيث يقول: «وكتاب الشيخ تبغورين بن عيسى في الكلام، وله أيضا: كتاب الجهالات في الكلام، وله أيضا: كتاب الأدلة والبيان في أصول الفقه»^(٢)، ونقل منه أيضا في كتابه "مشارق أنوار العقول" عند تعريفه للعقل. وتبعه على ذلك كل من الشيخ عبد الرحمن بن عمر بكلي (ت: ١٤٠٦هـ) في تعليقه على كتاب القواعد (٩٠/١)، والشيخ سالم بن حمد الحارثي في العقود الفضية (ص ٢٨٠) ثم تبعهم الذين جاؤوا من بعدهم، ولم أدر أصل استقاء تلك المعلومة.

ومن خلال المادة المعروضة في هذا الكتاب لا نجد أي دلالة تشير إلى مؤلفه أو علامة تدل على عصره أو من أخذ عنه حتى نؤكد ذلك أو نفيه، فيبقى الأمر محل بحث واستشكال حتى يقطع بنسبة ذلك إليه. ولعلني أميل إلى القائلين بنسبته إلى الشيخ تبغورين وهو ما أطمئن إليه الآن لعدة أسباب، منها:

- ١- طريقته في التأليف وأسلوبه الجميل من حيث السلاسة والوضوح، والاهتمام بأصل الألفاظ ومعانيها والاستدلال عليها.
- ٢- انفتاحه وسبقه المبكر على كتب الآخرين والاستفادة منها، والمشاركة في بناء الصرح الفكري والنقدي على المستوى الواسع.

(١) انظر: الجواهر المنتقاة، ص ٢٢١.

(٢) انظر: اللمعة المرضية من أشعة الإباضية، ص ٢٩.

- ٣- إبداعه في التأليف وتأصيل المسائل، واعتماده الكبير على الأصول اللغوية للكلمة، والالتزام بمنهج واحد في جميع الكتاب.
 - ٤- تقديم المادة العلمية مركزة من غير اختصار مُخل أو تطويل مُمل، بعيدة عن الحشو والإسهاب في ذكرها.
 - ٥- أخيرا - ولعله ما جعل بعض المؤلفين ينسبونه إليه - هو ذكر "كتاب أصول الدين" مرتبا بعده في جميع النسخ، وهذا الكتاب مُجمع على نسبته إلى المشوطي، وجاء بصيغة التشابه والإلحاق لكتاب الأدلة، بلفظ: «كتاب آخر في الأصول من تأليف أهل المغرب من وضع الفقيه تبغورين بن عيسى المشوطي»، ولعل النساخ لم يتأكدوا من نسبته إليه فلم يتجرأوا على تعليق اسمه عليه.
- ونظرا لما تقدم من الميل إلى كون الشيخ تبغورين هو مؤلف هذا الكتاب فلا بد من ذكر نبذة مُختصرة عن حياته:

المبحث الثاني: التعريف بمؤلف الكتاب

هو العالم الفقيه الشيخ تبغورين بن عيسى بن داود المشوطي، ينسب إلى ملشوطه^(١)، وهي قرية من قرى وارجلان، عاش في النصف الثاني من القرن الخامس والأول من القرن السادس الهجري.

ولد في أسرة فاضلة كريمة، من أبوين صالحين غرسا فيه حب العلم والفضيلة، والسعي وراء الباقيات الصالحات، فصار من أجل العلماء قدرا وأبقاهم ذكرا، وكتب الله لمؤلفاته البقاء رغم ما وقع لأكثر أخواتها من تلف وضياع.

(١) قرية من قرى وارجلان، قريبة من آجلو (بلدة اممر) في الجنوب الشرقي من الجزائر. (انظر: الجعيري: نظام العزابة، ص٣٦)، وهي من القرى المندثرة، ولا يعرف مكانها اليوم في وارجلان ولا ضواحيها.

نشأ في أسرة علم وفضل وصلاح، متنقلا في طلب العلم واغترافه، بين أريغ ووارجلان وبلاد سوف والزاب ودرجين وجربة ونفوسة وغيرها من مناطق المغرب العربي الأهلّة بالإباضية في ذلك الحين.

تعلمه: أخذ عن ثلّة كبيرة من علماء عصره المتضلعين في مختلف المعارف الإنسانية، والذين كانت لهم القدم الراسخة في توطيد دعائم المذهب ونشره في حنايا المغرب الإسلامي، منهم: الشيخ أبو الربيع سليمان بن يخلف المزاتي (ت: ٤٧١هـ)، والشيخ أبو محمّد عبد الله بن محمّد اللنتي (ت: ٥٥٠هـ - ٦٠٠هـ). وذكر بنفسه أنّه عندما خرج في طلب العلم والتزم حلقة أبي الربيع رأى أنّه أجم بلجام من ذهب، فلما تفقّه وأراد المسير إلى أهله رأى أنّه أجم بلجام من فضة^(١).

صفاته: كان عالما بحق مبجلا معظّما، عالما معلّما، وقد أبلغ الشماخي في وصفه بقوله: «من أعظم الناس قدرا، وأكثرهم علما، وأشدّهم عملا، تعلّم العلوم وعلمّها، واستفاد وأفاد، وطلب العلا فساد»^(٢).

المُعاصرون له: عاصر الشيخ تبغورين كثيرا من العلماء، منهم: أبو العباس أحمد بن محمّد بن بكر الفرسطائي (٥٠٤هـ)، وأبو الخير ماكسن بن الخير (٤٩١هـ)، وأبو زكرياء يحيى بن أبي زكرياء، والشيخ أبو محمّد عبد الله بن محمد اللواتي (٥٢٨هـ)، وأبو عمرو عثمان بن خليفة السويّ، وغيرهم كثير^(٣).

(١) الشماخي: السير، ٤٣٢ - ٤٤٠.

(٢) الشماخي: نفس المصدر السابق والصفحة.

(٣) وقد ذكرت كثيرا من العلماء الذين أخذ منهم غير هؤلاء في المبحث الثاني من تحقيقي لكتاب العلاقات - إن صحت نسبة الكتابين إليه - فراجع. وانظر تراجم هؤلاء الأعلام بتفصيل في معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب.

تلامذته: أخذ العلم عنه علماء كثيرون كانت لهم الصدارة فيما بعد، وتخرج عنه الكثير من النساء والرجال النابغين، عَلَى رأسهم أبو عمار عبد الكافي بن يوسف بن إسماعيل التاوتي (ت: قبل ٥٧٠هـ)، والعالمة الجليلة التي كانت من خيار نساء "آجلو" وأشدّها حرصاً في طلب العلم ونشره، وهي: عائشة بنت معاذ، حيث بلغت من العلم شأواً كبيراً، وناقشت العلماء في المسائل والنوازل المستعصية، وغالباً ما يكون الحَقُّ معها، وكانت تفتخر بشيخها تبغورين وبدراستها عليه، «وتعتبر أقواله حجةً، فإذا جرى بينها وبين أحد نقاشاً في قضية من قضايا علم الكلام كان يكفيها حجة أن تقول: "قال تبغورين بن عيسى الملقب بالمشوطي: كذا وكذا.."، وكان هذا في نظرها أبلغ حجة وأسطع برهان، فلا تحتاج بعده إلى مزيد كلام.

ومع احترامها لشيخها تبغورين وحبها له إِيَّاهُ واعتزازها بدراستها عليه... كانت تقول: رأيتُ كثيراً من العلماء وأهل الخير، واستمعت إلى عددٍ جَمٍّ منهم واستفدت، ولولا أبو العباس أحمد بن أبي عبد الله بن بكر لَمْتُ بالجهل»^(١).

ورغم الدرجة العلمية الرفيعة التي كان يتمتع بها الشيخ تبغورين إلا أنه لَمْ يسلم من لوم أصحابه واتهامهم له، في أشياء حكموا بها عليه بالبراءة والهجران حتّى يتوب إلى الله ويرجع.. فسافر إلى "تينوال" ليعلن توبته ممّا نسب إليه بين يدي مشايخها الكبار، ويبين لهم وجهة نظره، ويوضّح ما عيبَ عليه من الآراء والأقوال، وقد كان الحق بجانبه دون أي ريب، فلما تفهمه المشايخ واستوعبوه تابوا عليه واستعاد الشيخ مكانته، وتعاظم في أعين الناس، وعاش بين أهله

عزيزا كريما ، ومرجعا متمكنا في علم الكلام والفقه والأصول والأخبار.

مؤلفاته^(١):

كان الشيخ تبغورين من أبرز العلماء الذين سلمت مؤلفاتهم من تقلبات الزمان وأهله، ووصلت إلينا بعد قرون، وقد ترك لنا ثروة علمية جلية، وتآليف مفيدة كانت نواة لتصانيف لاحقة، وتآليفه تدلُّ على غزارة علمه، وعلو شأنه، وتضلعه في شتى الفنون، وله كتاب أجمع المؤلفون على نسبته إليه، ومنها ما نسبته إليه المحدثون - كما سبق ذكره - ، ومؤلفاته هي:

١- كتاب «أصول الدين» في علم الكلام، يشتهر بـ«عقيدة تبغورين»: قارن نصوصه الدكتور عمرو خليفة النامي ملحقاً بأطروحته للدكتوراه، وأتم تحقيقه والتعليق عليه الدكتور ونيس عامر (أستاذ محاضر بجامعة الزيتونة)، وطبع الكتاب في تونس، ط١/٢٠٠١م. وأعادت طبعه مكتبة الجيل الواعد، بسلطنة عمان. وكان موضع عناية من قبل عدة مشايخ لأهميته، فوضعوا عليه عدة شروح وحواش، منها:

- حاشية أبي سئة محمد بن عمر المَحْشِي، (مخ) منه نسخة بمكتبة الشيخ محمد مطهري بمليكة (الجزائر).

- مرآة الناظرين في أصول تبغورين، لعمرو بن رمضان التلاتي الجربي، (مخ) منه نسخة بمكتبة القطب اطفيش ببني يزقن (الجزائر)، ونسخة مكتبة البغطور بجربة (تونس).

(١) انظر: معجم أعلام إباحية المغرب، ر ٢٢١. وتحقيق د / ونيس عامر: أصول الدين لتبغورين، ص ١٢.

- نُخبة المتين من أصول تبغورين، للتلاتي أيضا، (مط) ضمن مجموع.

- حاشية أبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي (ق١٢هـ)، وقد حققها الباحث حمو الشيهاني، في إطار إعداد رسالة الماجستير بجامعة محمد الخامس بالرباط (المغرب).

- شرح أصول تبغورين للقطب اطفيش، (مخ) منه نسخة بمكتبته، وأخرى بمكتبة محمد بابانو ببني يزقن (الجزائر).

٢- كتاب «الجهالات» في علم الكلام أيضا: قام بشرحه أبو عمار عبد الكافي التاوتي (ق٦هـ): وحققه ودرسه الدكتور ونيس عامر لنيل أطروحة الدكتوراه الحلقة الثالثة بجامعة الزيتونة كلية الشريعة وأصول الدين، نوقشت في ماي ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣- كتاب «الأدلة والبيان» في أصول الفقه، وهو الذي نحن بصدد.

٤- كتاب «المعلقات في أخبار وروايات أهل الدعوة»: كتاب في السير والأخبار والروايات عن علماء أهل المغرب، من الكتب التي تنسب إليه، حيث يذكر البلدان التي كانت آهلة بالإباضية، ثم يذكر مشايخها وآراءهم في الفقه والأصول والحكم وغيرها من الروايات، وقمت بتحقيقه ودراسته سنة ١٩٩٧م لنيل شهادة الإجازة العالية في الشريعة، بمعهد الحياة بالقرارة (الجزائر).

المبحث الثالث: وصف النسخ المعتمدة

اعتمدت في تحقيق نص الكتاب على خمس نسخ كاملة، وكلها محفوظة في مكتبات عمان، ومن العجيب ألا نجد في المغرب أي نسخة منها رغم أنه من تأليفهم، كما يصرح بذلك النساخ في بدايتها، وأرسلها أهل نفوسة إليهم كما هو مصرح في النسخة (د). وقد رتبت النسخ حسب التسلسل التاريخي لها، وتحمل المواصفات الآتية:

١- النسخة (د): نسخة بمكتبة السيد محمد بن أحمد آل بوسعيد تحت رقم ٧٥.

العنوان: كتاب الأدلة والبيان من تأليف أهل المغرب.
موقعه: هو الكتاب الثاني ضمن مجموع ثلاثة كتب، أولها: العدل والإنصاف لأبي يعقوب الوارجلاني، يليه كتاب الجهالات لتبغورين بن عيسى.

الحجم: ١٠ صفحات، من صفحة ٢٩٢ - ٣٠٢.

المقاس: ٢٨ سم × ٢٠ سم.

المسطرة: عدد الأسطر في الصفحة الواحدة بين ٢٤ - ٢٦.

الخط والمداد: كتب بخط مشرقي جميل، باللون الأحمر والبني المسود.
الناسخ: خلف بن محمد بن صخر بن سعيد بن غفيلة، نسخته لشيخه ومحبه مسعود بن أحمد بن مسعود المزاحمي، ونقله "من خط الشيخ عبد الله بن عمر بن زياد، وهو نسخة من الكتب جاءت من المغرب من أهل نفوسة لأهل عمان".

تاريخ النسخ: ١٣ رمضان ١١١١هـ بمسجد الصاغة من قرية علاية ضنك.

الوصف الخارجي: النسخة في حالة جيدة.

٢- النسخة (ع): نسخة بمكتبة السيد محمد بن أحمد آلبوسعيدي تحت رقم ٧٧٨.

العنوان: كتاب الأدلة والبيان من تأليف أهل المغرب.
موقعه: هو الكتاب الثاني ضمن مجموع ثلاثة كتب، أولها: العدل والإنصاف لأبي يعقوب الوارجلاني، يليه كتاب الجهالات لتبغورين بن عيسى.

الحجم: ١١ صفحة، من صفحة ٣٠١ - ٣١٢.
المقاس: ٣١ سم × ٢١ سم.
المسطرة: عدد الأسطر في الصفحة الواحدة ٢٥ سطرا.
الخط والمداد: كتب بخط مشرقي جميل، باللون الأحمر والبني الأسود.
الناسخ: عبد الله بن ناصر بن محمد بن بشير بن عامر بن راشد الخروصي نسخه لجاعد بن خميس بن مبارك بن يحيى الخروصي العليائي.
تاريخ النسخ: الخميس ٢١ شعبان ١١٦٧ هـ بدار الخبيبة من بلدشوه من وادي بني خروص.
الوصف الخارجي: النسخة في حالة جيدة.

٣- النسخة (ط): نسخة بمكتبة القاضي الراشدي بسمد الشان بدون رقم.

العنوان: كتاب الأدلة والبيان من تأليف أهل المغرب.
موقعه: هو الكتاب الثاني ضمن مجموع ثلاثة كتب عدد صفحاته ٢٨٥، أولها: العدل والإنصاف لأبي يعقوب الوارجلاني، يليه كتاب الجهالات لتبغورين بن عيسى.

الحجم: ٠٨ صفحات، من صفحة ٢٣٢ - ٢٤٠.

المقاس: ٣٠ سم × ٢٢ سم.

المسطرة: عدد الأسطر في الصفحة الواحدة بين ٢٤ - ٢٦.

الخط والمداد: كتب بخط نسخي مشرقى جميل، باللون الأحمر والأسود.

الناسخ: عامر بن راشد بن سالم العرواسي السمدي نسخه للولد سالم بن

سلطان بن خميس الوهبي.

تاريخ النسخ: نهار السبت: ٦ محرم ١١٩١ هـ.

الوصف الخارجي: النسخة في حالة متوسطة إلا الصفحات الأولى والأخيرة

فإن الأرضة بدأت تأتي عليها.

٤- النسخة (س): نسخة بمكتبة السيد محمد بن أحمد آلبوسعيدي

تحت رقم ٧٥.

العنوان: كتاب الأدلة والبيان من تأليف أهل المغرب.

موقعه: هو الكتاب الثاني ضمن مجموع ثلاثة كتب عدد صفحاته ٣٥٨،

أولها: العدل والإنصاف لأبي يعقوب الوارجلاني، ويليه كتاب الجهالات

لتبغورين بن عيسى.

الحجم: ١٠ صفحات، من صفحة ٢٩٠ - ٣٠٠.

المقاس: ٣٠ سم × ٢٠ سم.

المسطرة: عدد الأسطر في الصفحة الواحدة بين ٢٤ - ٢٦.

الخط والمداد: كتب بخط نسخي مشرقى جميل، باللون الأحمر والأسود.

الناسخ: جمعة بن راشد بن عبد الله بن راشد بن أحمد.. المنحي.

تاريخ النسخ: ضحى الجمعة ١٧ جمادى الآخرة ١٢٠٦ هـ.

الوصف الخارجي: النسخة في حالة متوسطة إلا الصفحات الأخيرة فيغلب

عليها العلامات المائية والخروم.

٥- النسخة (ك): نسخة بمكتبة وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، تحت رقم عام: ٢٠٢٨ / خاص: ٢٢٣ ب. ومصورة بمكتبة السيد محمد بن أحمد آل بوسعيد.

العنوان: كتاب الأدلة والبيان تأليف أهل المغرب.

موقعه: هو الكتاب الثاني ضمن مجموع أربعة كتب، أولها: العدل والإنصاف لأبي يعقوب الوارجلاني، يليه كتاب الديانات ثم كتاب الجهالات لتبغورين بن عيسى.

الحجم: ١٥ صفحات، من صفحة ٢٨٢ - ٢٩٥

المقاس: ٢٠ سم × ٢٨,٧ سم.

المسطرة: عدد الأسطر في الصفحة الواحدة ٢١.

الخط والمداد: كتب بخط نسخي مشرقي جميل، باللون الأحمر والأسود. الناسخ: محمد بن جميع.

تاريخ النسخ: ٧ ربيع الأول ١٢٦٧ هـ.

الوصف الخارجي: النسخة في حالة جيدة.

ملحوظة هامة:

بعدما استفرغت الجهد في البحث عن النسخ المخطوطة للكتاب، وانتهيت من التحقيق والتعليق بزمان، رجعت إلى المكتبة التي قارنت منها النسخ (د) و(ع) و(س) لتصويرها فلم أجدها، وقيل لي لعلها من المخطوطات التي أخذت للترميم، فلم أستطع الحصول عليها مرة ثانية ولا تصويرها، لذلك لم أثبت صورها في هذا الكتاب.

ولمّا حاولت البحث عنها مرة أخرى بين الرفوف وجدت نسخا أخرى لم تكن موجودة من قبل، ويظهر أنّها من المخطوطات التي وفدت على المكتبة

مؤخرًا ، فوجدت فيها نسختين غير النسخ التي اعتمدت عليها ، فلم أثبت مقارنتها لعدم اختلافها عن النسخ المتقدمة بل أخذت منها ، ولقلة الفوارق بينها وبين النسخ المعتمدة ، إضافة إلى ذلك تأخرها وحداتها ، ورغم هذا فإنني لا أغفل وصفها وعرض صورها في هذا الكتاب - إن شاء الله - ، وقد سميت إحداها بالنسخة (ل) والأخرى بالنسخة (ر) ، وهي كالآتي:

٦- النسخة (ل): نسخة بمكتبة السيد محمد بن أحمد آل بوسعيد تحت رقم ٦١٩.

العنوان: كتاب الأدلة والبيان تأليف أهل المغرب.

موقعه: هو الكتاب الثاني ضمن مجموع أربعة كتب ، عدد صفحاته ٣٨٦. ترقيمه ، أولها: العدل والإنصاف لأبي يعقوب الوارجلاني ، وثانيها: كتاب الأدلة والبيان ، وثالثها: كتاب في الأصول لتبغورين بن عيسى ، ورابعها: كتاب الجهالات لتبغورين أيضاً.

الحجم: ١٠ صفحات ، من صفحة ٢١٣ - ٣٢٣.

المقاس: ٣٢ سم × ٢٤ سم.

المسطرة: عدد الأسطر في الصفحة الواحدة ٢٣ سطرا.

الخط والمداد: كتب بخط نسخي مشرقى جميل ، باللون الأحمر والأسود. الناسخ: حمد بن محمد بن عمر بن سليمان بن سعيد الريامي السوني العماني.

تاريخ النسخ: ٢٠ محرم ١٣٢٤هـ. أخذ تاريخ النسخ من الصفحة ٣٨٦ من المخطوط.

الوصف الخارجي: النسخة في حالة جيدة عموما ، وبها علامات مائية جانبية غير مؤثرة.

٧- النسخة (ر): نسخة بمكتبة السيد محمد بن أحمد آل بوسعيد تحت رقم ١١٣٥.

العنوان: كتاب الأدلة والبيان من تأليف أهل المغرب.
موقعه: هو الكتاب الثاني ضمن مجموع أربعة كتب، لكل كتاب ترقيمه، أولها: العدل والإنصاف لأبي يعقوب الوارجلاني، وثانيها: كتاب الأدلة والبيان، وثالثها: كتاب في الأصول لتبغورين بن عيسى، ورابعها: كتاب الجهالات لتبغورين أيضاً.

الحجم: ٢٠ صفحات، من صفحة ٢٩٠ - ٣٠٠.

المقاس: ٢١ سم × ١٦ سم.

المسطرة: عدد الأسطر في الصفحة الواحدة ١٨ سطرا.

الخط والمداد: كتب بخط نسخي مشرقى جميل، باللون الأحمر والأسود.
الناسخ: زهران بن خلفان بن سرور بن سليمان بن مهنا بن سيف بن الإمام سلطان بن راشد اليعربي المرشدي الأزدي النخلي.

تاريخ النسخ: الثلاثاء ٢١ جمادى الأولى ١٣٤١هـ. أخذ تاريخ النسخ من الصفحة ٦٢٥ من المخطوط.

الوصف الخارجي: النسخة في حالة جيدة عموماً وليس فيها علامات مائية.

المبحث الرابع: منهج تحقيق الكتاب

لم آل جهداً في ضبط النص وتحقيقه حتى يخرج كاملاً سليماً، وعملتُ فيه على ما يأتي:

١. ضبط النص وتصحيح الأخطاء النحوية والإملائية، وإكمال السقط مع الإشارة إليه، سواء كانت العبارة المختلفة تحتمل وجهاً أو لا تحتمل.

٢. إضافة بعض العبارات ليستقيم المعنى بين معقوفين [...].
٣. تخرّيج الآيات القرآنية، وعزو الأحاديث النبوية، وإبرازها بخط غليظ..
٤. شرح الكلمات الغامضة، وتعريف المصطلحات الفقهية التي لم يبين معناها.
٥. التعليق على كثير من المسائل وتوضيحها، والتنبية عليها لئلا يشتبه في معناها.. وهناك مسائل أخرى خلافية يدركها المتخصصون.
٦. وضع الفهارس الفنية المختلفة: الآيات والأحاديث والأبيات والأعلام والمراجع والمحتويات.
٧. وضعت مقدمة ضافية في تعريف الكتاب ونسبته إليه، ووصف النسخ المعتمدة، ومنهجية التحقيق.
٨. الآيات كتبتها برواية ورش عن نافع لقراءة أهل المغرب بتلك الرواية، وقد يترتب على تلك الرواية معان كثيرة.
- وفي الأخير أشكر كل من أعانني بتقديم نسخة، أو إسداء نصح، أو تنبيه لسهو، أو غير ذلك.. ولا يخلو هذا العمل من نقص وتقصير، وهذا جهد المقل.. فمن أبصر فيه شيئاً جانب الحق، أو رأى ما يصلح تحقيق هذه الأعمال فليرسلها مأجوراً بإذن الله..
- وأسأل الله العليّ القدير أن يغفر لنا ولوالدينا، ويرحم ضعفنا، ويسدد خطانا، ويتقبّل في الصالحات أعمالنا إنّه وليّ ذلك والقادر عليه، وهو حسبنا ونعم الوكيل. والحمد لله رب العالمين.

أبو موسى سليمان بن إبراهيم بابنيز الوارجلاني

e. mail: babsolim@hotmail.com

مسقط: ليلة الجمعة ٢٧ جمادى الأولى ١٤٢٥هـ / ١٥/٠٧/٢٠٠٤م

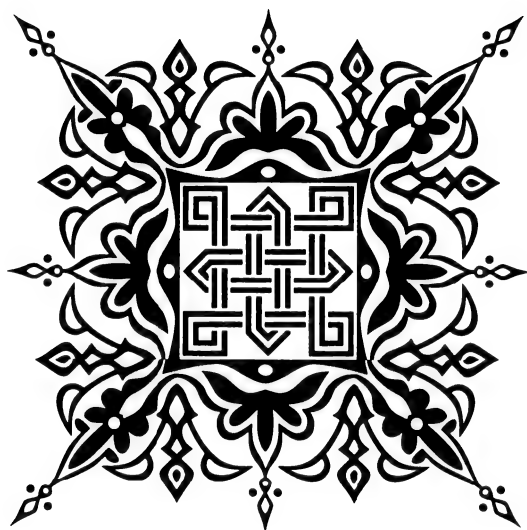


الصور الأولى والأخيرة

من

مختصرها

كتاب الأدلة والبيان



٢- الصورة الأولى من النسخة (ع)

بسم الله الرحمن الرحيم
 ما كان المستوفى والحق والعدل
 قال الله تعالى تحت الأنسان ان يترك سدى والشدة الذي انور ولا يهزم
 والتكليف هو الامر والتمني اللذان تعبد الله بهما الخلق والاجلها خلق للعبادة
 وحده بعض الحكماء جعل العلم بآثار ارادة المكلف من المكلف ما يوجب عليه من
 التكليف تدرك من وجهين احدهما العقل والثاني السمع فاما السمع فهو ما
 ثبت عليه بالكتاب او السنة او الاجماع او القياس والكتاب انما يستدل به
 اصل للاجماع والاجماع اصل للقياس وينقسم ذلك اقساما على ما سذكره بعد
 ان شاء الله واختلف في العقل فقال الشافعي هو آلة خلقها الله في عباده
 يميزون بها بين الاشياء واضدادها ركنها فهم يحانه ليستدلوا بها بين الامور
 الغائية بالعلامات التي نصبها لهم من دونه وقال القوم هو معلق في
 القلب وسلطان في الدماغ لانت اكثر الحواس في الارض لذلك قد يذهب بالفرق
 الدماغ وقال الآخرون هو قوة وبصيرة في القلب منزلة من منزلة البصر والعين
 ويسمى عقلا لكونه مانعا للنفس عن فعل ما نهوا ما خولوا من عقول النافذة المانع
 ان تذهب حيث شاءت وهو مخلوق في الانسان يراى ويتفحص جميع العلوم
 بحس غير اليه مرجعها وهو غير لها ويقصى عليها وتحت ما حرد من قبل الله تعالى
 ثم الاشياء مما على وجهين ثلاثة اقسامه واحد ككسر المعجم ومسمى ككسر المعجم
 لسائر السموات واما القوم فهو عبارة عن انقار الشيء وانقار تدعى الروح القدس
 هو غير عرطه ولد لك بما يظن فعمت ولا يقال في صفات الله تعالى لهم واما
 فهو المعونة بالمعنى الذي لا حله وحس حكم الشيء وقيل حله في اللغة عبارة عن كسبه
 يتيقده العالم عن فكره وحده في الشرح عبارة عن اعتقاده علم القوم في الشرع
 ولد لك لا يقال في صفات سبحانه فقيهه وحقيقة الفقه عندي في الالهي
 قال الله عز وجل علمه الذين يستنبطونه منهم فان الله يعلم ما لا تعلمون

٢- الصورة الأخيرة من النسخة (ع)

منكم أيضا و به انكم من راسد فقد نة اى مخلوقه و قوله فاذا جفت عنه والفتنة
 الآتية ثم قال والتقطه معناه فالفتنة والتقطه ان يكون في الثالث من النسخة
 كقوله تعالى وان كن اولاد حمل فانفقوا عليهم حتى يضعهم على ذل ذلك على
 الجامل لانفقوا لها و قوله عليه السلام من باع بخلاف انث فهو حائثا في انث
 قبل الأبار البشرية و قوله في السابعة الرجوع ذل على سقوط طاعن المعلومة و ورا
 القول بدليل الخطاب له عليه ان يقول على ذلك مائة لا تقفه ولا روق ولا ثمع الماء
 لا شقال الأصل عنه فانما ان عليه السلام ان في هذه الأحوال متفعل لحد وما على حد
 فالحد مضاف على الأصله و الا ايع معقول لقوله تعالى في انث ما تقفه و في التوبة
 القتل و مثل ذلك ما تقدم ذكره و بانه التوبة و ورايم الاسلام مجمعا على حد
 او لها التوحيد و اقام الصلوة و ايتاء الزكاة و صيام رمضان و حج البيت و ورايم
 والاقر بالمعروف والنهي عن المنكر و ورايم الجماعة و العانة الطاعة لله و حوله
 و جميع ما احرم و نهى عنه الله اعلم و احله و به الجوارح و النفوس فكما ان الله عز وجل
 و تاليف اهل المغرب و وضع الفقه شعورين برعسي بر داود المسوطي رحمه الله
 لسان الله الرحمن الرحيم و صلى الله على نبينا محمد و آله
 كتاب وضع الفقه شعورين برعسي بر داود المسوطي و سالتوا الله ان
 لك كتابا بين لك فيه اصول الدين التي احلف فيها الامة حتى صاوا و اطروا و قد راو و قد
 كل حرب بما لديهم و حور مستبشرون و سالتكم انكم و لكن ان شاء الله فلا يعزى
 معتر معه السكوك و لا يبعد على المندى حفظه فابلق ما حضر في الديار و بالذات
 و به التمام و فاقول الحمد لله المستهل على عباده سبيل ما نعتده به و هو الموفق للصحة
 و الهادي الى سبيل الشاكره الذي جعل الظلمة و النور ثم الذر كفر و ارفع بعد لوت
 فارسل محمد بن الهادي و ذر لحو و لو كرر المشكون و فانزل عليه كتابا ماسا و نور
 ساطعا و لم يزل الامة بعد سبي لعمري لا تجعل محي ما منه و فانا ما و
 فيه الذي على جميع من خالف الحق و مشرك و منافق ليهلك من هلك عن فئة
 بيته

٣- الصورة الأولى من النسخة (ط)

٢٥

اني ثبت الآن ولا الذي يوتون وهو كفارة فان اجل ثباته عليه بتفسيره انظر في موضع اخر وعلى العلم
 بالخاص وعلى التسخير بالخاص وقد علمنا ان اللاتين فيمن على خير او شر انما يتلوا به من هل الجنة ومن هل النار
 ثم اصرانه من هل النار والافتيح لسان واحد اجتماع فيه الخير والشر ان يكون الجنة والنار معا ولا سبيل لهم الا
 شيء من لعدلا ولنا شبهة في الوعد غير اننا في باب المخرج وقاز واهم بالاعتراض **ثم قال** فان قيل ان لفظ
 من في قوله عز وجل ومن يقتل مؤمنا مستهدا الآية انما مراد بالشرط فوج ان يكون مستهدا لجميع المجرمين
 فان قيل هذا لا سلم لهم لان لفظه من وان ورد مع الشرط فلا يكون مستهدا لجميع ما ورد فيه لان الشرط
 في قوله لا يذرع جوده بل احدهم يهدم ومن لا يعلم الناس يظلم ومن لا يعلم الناس يظلم ومن لا يعلم الناس يظلم
 كثيرين اعلم ان الشاعر الذي كان عنه هو زهير بن ابي سلمى صاحب المعلقات وحكم العرب في الجاهلية وراسه لم يكن مستهدا
 بجحد الاخوان فكيف يستخير لمن على غيره ويحمله فدية في مرقيد يكذب فيه مثله وقد كذب على الله عز وجل فكيف لا
 يكذب في اخباره وانما ينسب اليه من معرفة لغة العرب ومعرفة ميزان الشعر بشرط الاتخاذ عليه العرب لاعتقاده
 فان تصدنا الى الاخبار فليس ذلك مقبول منه فلو صدق فيما قال لصدقناه في قوله في **قال**
 ١. سيئت تكليف الزمان ولم يعشني نه ثمانين عاما الا بالكرامات ولا تشكنا في قول الله عز وجل ومن في الجنة
 فقدما وفي خير كثير ومن يعص الله ورسوله ومن يطع الله ورسوله ومن يكفر بالايان فقد جط عليه ومن ينكر بالله
 فقد حرم الله عليه الجنة وقوله ومن يقول على الله فموجب وتقع الشكوك في مثل هذا فصح وليس ايدينا من
 كتاب الله شي ولو قال النابتة احبانا واسلمة العرب على ذلك قبلنا ان له في العموم مندوحة على مؤمنه بدر
 الاستظهار باهل التشرك في ابيحاج بيان كلام الله عز وجل ثم المزمع ان الشك في كمال العدل والاكساف معركته
 اصول للفقه والاختلاف **كتاب الأدلة والبيان تأليف اهل المغرب**
 ٢. ترتيب ابعابه
 ١. ابايان للتكليف والاحكام والقيم والفقه ثم بالكلام في العلم والجهل والظن واليقين والاعتقاد
 ٢. ثم بالكلام في الدلائل واشباهها وبيان الشبهة والبرهان والمجوز
 ٣. ثم ابايان للاستحسان والمعقول والظن والجهد والاجتهاد ثم بالكلام الواقع به البيان ثم بالكلام لسان
 ٤. بالوجوه التي يدرى علم الشريعة ثم بالكلام في ادلة الشرع واصنافها
 ٥. بالكلام في معقول الحاصل
 ٦. ثم الله الرحمن الرحيم
 ٧. صلى الله عليه وسلم ابايان للتكليف والعقل والقيم والافقه **قال الله**
 سبحانه يحب الانسان ان يترك سدي والهدى الذي لا يومر ولا ينين والتكليف هو الامر والنهي للملئ

٥- الصورة الأولى من النسخة (ك)

كتاب الأدلة والبيان تأليف أهل المغرب

ترتيب أبواب

باب بيان التكليف والعقل والنفس والفقه ٥

باب الكلام في العلم والحجج والظن والشك والتقليد ٥

باب الكلام في الدلائل وتشابهها وبين الشبه والحق والحجة ٥

باب في بيان الاستحسان والمعقول والنظر والحكم والاجتهاد ٥

باب الكلام في الواقع بديان

باب الكلام في اليقين والحكمة ٥

باب الوجوه التي تدرك بها علم الشريعة ٥

باب الكلام في أدلة الشرع وأقسامها ٥

باب الكلام في معقول الأصل

تمت الأبواب

وحرره تفتة

أبو

سنة ١٢٠٠

٥- الصورة الأخيرة من النسخة (ك)

تترك الفذرة واربعاً وعشرين ذرة ومثله قوله تعالى وفراها لكسب قرآن تافهه
بقنطار يؤد بها ليكفبه تامة بال أقل على الأكره وتامة بال أكثر على الأقل ٥ والثاني
لحن القول كقوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفلقوا اي فضر ب فحذف كك
لانه مفهوم ٥ وقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر معناه ٥ فاضطر
كقوله ومن كان منكم مريضاً او به اذى من رملته فعدة من ايام اي فان فحلق ٥ وقوله
فالاخفت عليه فالفقيه في اليم الآية ثم قال فالتقطه معناه فالفقه فالتقطه
آل فرعون ٥ والثالث دليل الخطاب كقوله تعالى وان كن اولاد حمل
فانفقوا عليهم حتى يضع حملهم ذلك على ان كحايل لا نفقة لهماه وقوله عليه
السلام فرباع نخلأ قد لبرت فتمت على البائع يدل على كونها قبل الابار للمشترى
وقوله في السائمة الزكوة دل على سقوطها من المعلقة ٥ وفراها القول بدليل
الخطاب له عليه ان يقول عليه ذلك بان لا نفقة ولا زكوة ولا ثمن للبائع لا انتقال
الاضلع عنه فابان عليه السلام ان في هذه الاحوال تنقل الحكم وما عدا هذه ٥
الاحوال فالحكم بمقتضى ضله ٥ والرابع معني القول كقوله تعالى في كبرها
تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ومثل ذلك ما تقدم ذكره وبالله التوفيق ٥ وترجيح
استلزام تجمعها عشر خصال اولها التوحيد واقام الصلاة وابتداء الزكوة
فصيام رمضان وحج البيت ولها بركة والاخر بالمعروف والنهي عن المنكر
ولزوم الجماعة ٥ والعاشرة الطاعة لله عز وجل وجميع ما امر به ونهى عنه والله
اعلم بالحكم وبه الحول والتوفيق

٦- الصورة الأولى من النسخة (ل)

يشهد الله تعالى على كل من يشهد الله تعالى على نفسه
 ان يكون له من الدنيا والآخرة ما يشاء الله تعالى
 وتعالى عن كل خلق ولا يحيط به خلق ولا يحيط به النار
 من المخلوق ما يشاء الله تعالى ومعرفة المخلوق تدركه من غير ان يحيط به العقل ولا تدركه
 فاما السمع فليس ما ثبت عليه بالكتاب او السنة والاجماع او القياس ولا تكلمت
 صلا السنة والسنة اصل للاجماع والاجماع اصل للقياس وينبني ذلك اعتبارا علمي
 سند من مراد ان شاء الله تعالى وتختلف في العقل فقال الشافعي هو ان لا خلقوا الا لله تعالى
 عبادة لم يعرف بها بين الاشياء واصلها كبريا فبهم سبحانه يستدلون بها بين
 الامور الفاسدة بالعلامات التي تصيبها طهرتها من نورها وقدرتها وقدرتها
 معنى في القلب وسلطانها في الدماغ لان البر الحواس في الراس ولذلك قد يذهب بالسمع
 على الدماغ وقال ابن العربي هو قوة وبصيرة في القلب منزلة من منزل البصر
 العين ويسمى عقلا لكونه ما نفع للنفس عن قولها فهو ما خورج عن عقل الشافعي
 لها ان تذهب حيث شاءت وهو مخلوق في الانسان يرداد وينقص وجميع
 المعلومات بحسن وعين اليقين رجوعها وهو يقرها ويقضي عليها وتجدد ما خورج
 من قبل الله تعالى في الدنيا في الدنيا استقامه واحد كذا شكر المنعم وهو
 وسننح تفكره وهو حق كسابر الله عبادات واما الغم فهو عبارة عن انقراض
 الشيء والفتنة به على وجه الذي هو به عن نظره ولذلك يقال نظرت ففتنت ولا ينظر
 في صفات الله تعالى فبهم واما الفقر فهو المعنى الذي لا يجد وجب حكمة
 الشيء وقيل جلاء في اللغة عبارة عن معلوم يتنقش العالم به عن فكره وحده في الشرع
 عبارة عن اعتقاد علم الفروع في الشرع ولذلك لا يقال في صفات الله تعالى بحال
 فقيته وحقيقته القيمة عندك في الاستنباط قال الله عز وجل لعلم الذين
 يستنبطونه منهم ما حذر في سائر الجواهر والاشياء والاعمال والاعمال
 قال الله تبارك وتعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وحذر العلم

٦- الصورة الأخيرة من النسخة (ل)

يتفق الحكم وما عدا هذه الأحوال فالحكم منفعا على أصله والراجع معنى القول كقول تعالى في
 الحكم لما تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ومن ذلك مما تقدم ذكره وبالله التوفيق
 ونسب راجع إلى الإسلام ويجمعها عشر فصال أولها التوحيد وأقام الصلاة وأنشأ
الزكاة وصيام رمضان وحج البيت والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
 ولزوم الجماعة والعاشرة الطاعة لله عز وجل وجميع ما أمر به ونهى عنه والله أعلم
 وأحكم وبه المحول والتوفيق والأشياء المحلولة من أفعال أهل المعاصي وضع النسخ
 بقورين بن عيسى زاذل المنسوخ بحمد الله طبعة الخزانة
 كتاب من وضع الفقيه بقورين بن عيسى زاذل المنسوخ سألت رجلا من
 أكابر كذا أنا ابن كذا في أصول الدين التي اختلفت فيها الأمة حتى صاروا يطردون
 وفروقه مختلفة كلهم في الدين مستتمرون وما كنت لكم من الكفر شاة
ما لا يعجز في معتزل الشوكرة لا يبعد على المبتدئ حفظه فابعد ما حصر في
البيان وبالله التوفيق والأشياء المحلولة من أفعال أهل المعاصي وضع النسخ
 سبيل ما تقدم به وهو الموفق للصواب والهادي إلى السبل الرشاد
 الذي جعل الظلمة والنور في الدين كذا فأمر رسول الله فأمروا بالبر
 ودين الحق فأمر رسول الله فأمروا بالبر فأمر رسول الله فأمروا بالبر
 ونورا ساطعا فأمر رسول الله فأمروا بالبر فأمر رسول الله فأمروا بالبر
 بناديين فيه الرد على جميع مخالفي الحق فأمر رسول الله فأمروا بالبر
 عن شية وحج عن شية فأمر رسول الله فأمروا بالبر فأمر رسول الله فأمروا بالبر
 عليه السلام فأمر رسول الله فأمروا بالبر فأمر رسول الله فأمروا بالبر
 لشكره فأمر رسول الله فأمروا بالبر فأمر رسول الله فأمروا بالبر
 منها فأمر رسول الله فأمروا بالبر فأمر رسول الله فأمروا بالبر
 هو الفصل الأخير فأمر رسول الله فأمروا بالبر فأمر رسول الله فأمروا بالبر
 أنه فأمر رسول الله فأمروا بالبر فأمر رسول الله فأمروا بالبر

٧- الصورة الأخيرة من النسخة (ر)



كتاب

الأدلة والبيان

تأليف أهل المغرب



كتاب الأدلة والبيانات

تأليف أهل المغرب

ترتيب الأبواب:

الباب ١: بيان التكليف والعقل والفهم والفقه.

الباب ٢: الكلام في العلم والجهل والظن والشك والتقليد.

الباب ٣: الكلام في الدلائل وأشباهها، وبيان الشبهة

والبرهان والحجة.

الباب ٤: في بيان الاستحسان والمعقول والنظر والجدل

والاجتهاد.

الباب ٥: الكلام الواقع به البيان^(١).

الباب ٦: الكلام في البيان والحكمة.

الباب ٧: الوجوه التي تدرك بها علم الشريعة.

الباب ٨: الكلام في أدلة الشرع وأقسامها.

الباب ٩: الكلام في معقول الأصل.

تمت الأبواب، وهي تسعة أبواب^(٢)

١ - س: + "باب الكلام في البيان".

٢ - في د: هذه العبارة غير موجودة. وفي س: - "وهي تسعة أبواب".

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين، وعليه نتوكل، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا ونبيِّنا مُحَمَّد وآله وسلَّم.

الباب الأول:

بيان التكليف، والعقل^(١)، والفهم، والفقه:

قال الله ﷻ: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾^(٢)، والسُّدَى^(٣): الذي لا يؤمر ولا ينهى.

والتكليف: هو الأمر والنهي اللذان تعبَّد الله بهما الخلق، ولأجلهما خلق الجنة والنار.

وحَدَّه^(٤) بعض أهل العلم بأئنه: إِرَادَةُ الْمُكَلَّفِ مِنَ الْمُكَلَّفِ ما يشقُّ عليه^(٥).

١ - في د: "والقول" وهو خطأ.

٢ - سورة القيامة: ٣٦.

٣ - والسدى في اللغة: من أسدیت إبلي إسداء: إذا أهملتها. وتسدى فلان الأمر: إذا علاه وقهره. وتسدى الرجل جاريته: إذا علاها. ومعنى الآية: أيحسب أن يُترك هملاً غير مأمور ولا منهي، كما فسره المصنّف. انظر: ابن منظور: لسان العرب، ٣٧٧/١٤.

٤ - الحدُّ هو: القول المفسر، وقيل: حقيقة الشيء وخاصيته التي تتميز بها عن غيره. وقيل: اللفظ المفسر لعناه على وجه يمنع ويجمع. انظر: ابن العربي: المحصول، ٢٣. الغزالي: المستصفى، ١/ ١٥، ٣٠.

٥ - تعريفه للتكليف فيه إشارة لمذهب المعتزلة القائل باتحاد الأمر والإرادة. وهو أيضاً على مذهب كثير من الأصوليين كالجويني والباقلاني وغيرهما ممن يقول بأن التكليف هو إلزام ما فيه كلفة. أو الأمر بما فيه كلفة والامتناع عمّا في الامتناع عنه كلفة؛ فيشمل ما فيه مشقة وما لا مشقة فيه. انظر: الجويني: البرهان في الأصول، ١٠١/١. ابن العربي: المحصول، ص ٢٤.

ومعرفة التكليف تدرك^(١) من وجهين:

أحدها: العقل^(٢). والثاني: السمع.

فأما السمع: فهو ما ثبت علمه بالكتاب أو السنة أو الإجماع^(٣) أو القياس؛ فالكتاب أصل للسنة، والسنة أصل للإجماع، والإجماع أصل للقياس.

وينقسم ذلك أقساماً على ما سنذكره من بعد إن شاء الله.

واختلف في العقل: فقال الشافعي^(٤): هو آلة خلقها الله في عباده يميزون بها بين الأشياء وأضدادها، ركبها فيهم سبحانه ليستدلوا بها بين الأمور الغائبة، بالعلامات التي نصبها^(٥) لهم مناً منة ونعمة.

١ - في سوك: "تعرف".

٢ - قول المؤلف بأن "التكليف يُدرك بالعقل"، لا يقصد به ما يتوهمه البعض من أن المؤلف جرى مجرى المعتزلة القائلين بأن العقل مصدر للتكليف كالسمع، بل يقصد ما ذهب إليه بعض الإباضية القدامى كابن بركة وأبي سعيد من أن التكليف يُدرك بالعقل عند عدم ورود الشرع، أمّا عند ورود الشرع فلا حكم عندهم لغيره. وقد صرح بذلك السالمي في قوله: "ذهب بعض أصحابنا إلى ثبوت الحكم الشرعي في بعض المواضع بالعقل، وذلك عند عدم ورود الشرع، أمّا عند ورود الشرع فلا حكم عندهم لغيره، وهذا هو الفرق بين مقالة هذا البعض وبين مقالة المعتزلة". انظر تفصيل ذلك في السالمي: طلعة الشمس، ٢٢٩/٢. عثمان بن أبي عبد الله الأصم: كتاب النور، ص ١٧٦. والسيابي: فصول الأصول، ١٧.

٣ - في ك: "والسنة والإجماع".

٤ - محمد بن إدريس بن عثمان الشافعي أبو عبد الله (١٥٠ - ٢٠٤هـ): عالم فقيه مؤسس المذهب الشافعي، أخذ عن بن عيينة والإمام مالك وابن الحسن الشيباني، وأخذ عنه أحمد بن حنبل وأبو ثور. له: كتاب الأم والرسالة وأحكام القرآن وغيرها. انظر: الأعلام، ٢٦/٦، ٢٧. ونسب القرطبي في تفسيره (٣٧١/١) ما يشبه هذا إلى الشافعي ومجاهد بقوله: "العقل آلة التمييز". وانظر تعريف العقل في كتب الفلسفة والمنطق والأصول واختلاف تعريفه وما ذهب إليه كل فريق. انظر مثلاً: العوتبي: الضياء، ١ / ٨١ - ٩٠. الجويني: البرهان، ١١٢/١.

٥ - في سوك: "نصها".

وقال قوم: هو معنى في القلب، وسلطانه في الدماغ؛ لأن أكثر الحواس في الرأس؛ ولذلك قد يذهب بالضرب على الدماغ.
وقال آخرون: هو قوة وبصيرة^(١) في القلب، منزلته منه منزلة البصر من العين^(٢).

ويسمى عقلا لكونه مانعا للنفس عن فعل ما تهواه؛ مأخوذ من عقال الناقة: المانع لها أن تذهب حيث شاءت؛ وهو مخلوق في الإنسان يزداد وينتقص، وجميع المعلومات بحس وغيره إليه مرجعها، وهو يميزها ويقضي عليها، وحجته مأخوذة من قبل الله تعالى.

ثم الأشياء فيه على ثلاثة أقسام: واجب^(٣) كشكر المنعم^(٤)، وممتنع: كفره، ومجوز: كسائر الشرعيات.

١ - في ك: "تضيره".

٢ - نسب القرطبي ما يشبه هذا إلى المحاسبي بقوله: "إنه أنوار وبصائر". وهذا التعريف ذهب إليه أبو حنيفة من أن العقل محله الرأس، واستدل بقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُون لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾، وهذا خلاف ما عليه مالك وجمهور المتكلمين من أن محل العقل هو القلب وهو الصواب لما اكتشف حديثا ومما تدل عليه آيات الكتاب العزيز. انظر: أحكام القرآن، ١/٣٧١. الباجي: كتاب الحدود، ص ٣٤.

٣ - في د وط: "واحد".

٤ - قوله: "واجب كشكر المنعم": يتبادر إلى الذهن قول المعتزلة بهذا - وقد أشرت إلى ذلك - غير أن السالمى يوضح ذلك في قوله: "ذهب جمهور أصحابنا والأشعرية إلى أن الحاكم بذلك الشرع لا العقل، لأن العقل آلة لفهم الخطاب وقد يتضح له الصواب، فلا حسن عندهم إلا ما حسنه الشرع، ولا قبح إلا ما قبحه الشرع، وبيان ذلك أن الحسن والقبح المتنازع فيهما في هذا الباب هو بمعنى ثبوت المدح واستحقاق الثواب، كفاعل الحسن وثبوت الذم، واستحقاق العذاب لفاعل القبيح وليس للعقل توصل إلى إثبات هذا الحكم وإن بلغ في الكمال مبلغا عظيما". انظر: السالمى: طلعة الشمس، ٢/٣٣٦.

وأما الفهم: فهو عبارة عن إتقان^(١) الشيء والثقة به، على الوجه الذي هو به عن نظر^(٢)؛ ولذلك يقال: نظرتُ ففهمت، ولا يقال في صفات الله تعالى: فهم.

وأما الفقه: فهو المعرفة بالمعنى الذي لأجله وجبَ حكمُ الشيء. وقيل: حدُّه في اللغة: عبارة عن كلِّ معلوم يتيقُّنه العالمُ به عن فكر.

وحدهُ في الشرع: عبارة عن اعتقاد علمِ الفروع في الشرع، ولذلك لا يقال في صفات الله سبحانه: فقيه.

وحقيقة الفقه عندي: الاستنباط^(٣)، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَعَلَّكُمْ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾^(٤).



١ - في ط: "اتفاق".

٢ - في ك ود: "نظره".

٣ - هذا التعريف مخالف لتعريف الأصوليين؛ لأنَّ الاستنباط عندهم طريق موصول إلى الفقه، وليس هو الفقه نفسه، وذلك في قولهم: بأنَّه العلم بالأحكام الشرعية الفرعية المستنبطة من أدلتها التفصيلية. ولكن قد يقصد المؤلف من تعريفه بذلك المعنى اللغوي الذي يُرجَّحه.

٤ - سورة النساء: ٨٣. بداية الآية: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ، إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّكَ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

الباب الثاني:

الكلام في العلم، والجهل، والظن، والشك، والتقليد

قال الله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾^(١).

وحد العلم: دَرَكُ المعلوم على ما هو به^(٢)، وقيل: الإدرك والإحاطة والاستبانة، وهو الصحيح.

وهو على ضربين: ضروري ومكتسبي.

فالضروري^(٣): فعلُ الله سبحانه، وهو: ما لا يمكن العالمُ به نفيه عن نفسه.

١ - سورة الزمر: ٩.

٢ - هذا التعريف ينسب إلى الأشعري (٣٢٤هـ)، وقد عُرِف العلم بتعاريف أخرى كثيرة، فالمعتزلة عرفوه بقولهم: "هو اعتقاد الشيء على ما هو عليه"، ويضيف إليه الجبائي (٣٢١هـ) "... مع سكون النفس إليه"، ويعرفه الباقلاني (٤٠٣هـ) بـ "معرفة المعلوم على ما هو عليه"، وضعف العامل في تلك التعاريف وعرفه بـ: "حضور المعلوم لدى العالم"، وتعاريف العلم كلها تدور حول هذه التعاريف وكلها متقاربة، ونرى المصنف يأتي بالتعريف اللغوي الشامل لكل التعاريف السابقة ويرجحه، وهو ما يناسب عنوان كتابه البيان كما أشار إلى ذلك الغزالي. وقد اختلف العلماء في تقسيم العلم إلى عدة تقسيمات منها تقسيم البغدادي له إلى: علم الله تعالى، وعلوم الناس وسائر الحيوانات. وأنها ضربان: ضروري ومكتسبي، والضروري ينقسم إلى: بدهي وحسي. وينقسم أيضا إلى أقسام كثيرة من حيث التصور والتصديق، ومن حيث العملي والعلمي، ... وغير ذلك. انظر: الباجي: كتاب الحدود، ص ٢٧. وإحكام الفصول، ٤٦. البغدادي: أصول الدين، ص ٥. وشرح المواقف، ٦٩/١ - ٧٠. العاملي: نظرية المعرفة، ص ١٩ - ٢٠. الجويني: البرهان، ١١٩/١. الغزالي: المستصفى، ٣٣/١.

٣ - الضروري: عرف بأنه ما لا يحتاج في حصوله إلى كسب ونظر وفكر وإنما يحصل بالاضطرار والبداهة. أو أنه غير متوقف على توسط عملية فكرية كالكل أعظم من الجزء والواحد نصف الاثنين... وغير ذلك. وطرق حصوله يترتب أنواعا كما رتبها المصنف ولها مسميات عند الغزالي كالأولويات، والعقليات المحضة، والمشاهدات الباطنية، والمتواترات... وغيرها، وأقربها إلى تقسيم المصنف تقسيم الجويني وزاد عليها خمسا. انظر: البرهان، ١٣٢/١... المستصفى، ٥٠/١. العاملي: نظرية المعرفة، ص ٣٨.

ويترتب أنواعاً؛ أقواها: علمُ الإنسان نفسه، وما هو^(١) عليه من حالاته. ثمَّ الفرق بين الموجود والمعدوم، وأنَّ الشيءَ يستحيلُ كونه في مكانين في وقتٍ واحدٍ، وموجودٌ ومعدومٌ في وقت واحدٍ، وقائمٌ وقاعدٌ في حال. ثمَّ ما وقع بالحواس الخمس.

ثمَّ ما وقع عند تواتر الأخبار: كالعلم بالبلدان النائية، والملوك الماضية.

ثم العلم بحاجة البناء إلى بانٍ، والكتابة إلى كاتب.

وحدُّ العلم المكتسب^(٢): ما وقع بالاستدلال.

وأما الجهل: فهو اعتقادُ الشيء على خلاف ما هو به، وأن لا يُحاط به خبراً.

وأما الشك: فهو الوقوفُ بين صفتَي الشيء، من غير ترجيح لإحدهما على الأخرى، ولا يتعلَّق به حكم.

وأما الظنُّ: فهو تغليبُ إحدى الصفتين على الأخرى، أو تركُ ما عداها؛ فإذا قوِيَ ذلك سُمِّي: العلمُ الظاهر، وتعلَّقت به الأحكام.

وأما التقليدُ: فهو قبولُ قولِ القائلِ من غيرِ دلالة ولا حجة^(٣).

١ - ك: "وهو ما". وهذا ما يسمى بالمشاهدات الباطنية.

٢ - العلم الكسبي (النظري): ما يحتاج حصوله إلى كسب ونظر وفكر كتصور حقيقة الكهرباء، وأن الأرض تدور حول الشمس. وهو ما اختصره المصنّف بقوله: ما يحتاج إلى استدلال، فكل ما يحتاج إلى استدلال فهو علم كسبي. وهو ما ذهب إليه الباجي والباقلاني في قوله: "إنَّ العلم إنَّمَا يقع بعد كمال النظر والاستدلال".

٣ - مثل هذا التعريف ذكره الغزالي في المستصفى (٢٠١/٢) وقال بأن ذلك ليس طريقاً إلى العلم لا في الأصول ولا في الفروع، وأبطل مذهب الحشوية والتعليمية وردَّ عليهم في اعتبارهم أنَّ التقليد: هو طريق معرفة الحق، وأنَّه واجب، والنظر والبحث حرام.

وقيل: الرجوعُ إلى قول من لا يؤمن عليه الخطأ فيما قاله^(١).

الباب الثالث:

الكلام في الدلائل وأشباهاها، وبيان الشبهة، والبرهان، والحجة:

والدليل^(٢) وأشباهاه: يشتملُ على عشرة ألفاظ:

دليلٌ، ودالٌ، ودلالةٌ، ومدلول به، ومستدلٌّ به، ومدلولٌ، ومستدلٌّ،
ومدلولٌ عليه، ومستدلٌّ عليه، واستدلالٌ.

فالدليلُ، والدالُّ واحد: وهو من فعل الدَّلالة ونصبها^(٣) ليستدلَّ بها.

والدَّلالة، والمدلول به، والمستدلُّ به واحد: وهو ما أمكن الاستدلال به
على ما نُصِّبَ دَلالةً، كالعلم في الطريق: يدلُّ على القصد؛ لأنَّه نُصِّبَ
لذلك.

والمدلولُ، والمستدلُّ واحد: وهو الناظر في الدلالة، ويسمَّى مدلولاً في
حال ما رُفِعَ له للعلم، ومستدلاً في حال نظره.

ومدلولٌ عليه، ومستدلٌّ عليه واحد: وهو العلم الواقع عن النظر في
الأدلة.

١ - هذا التعريف مشابه لقول القائلين بأن التقليد: قبول قول القائل وأنت لا تعلم من أين
قاله؛ لأنَّ حقيقة التقليد عندهم: قبول قول قائل من غير دليل ولا برهان، ومن غير حجة.
انظر: الجويني: البرهان، ١٣٥٧/٢. ابن خلفون: أجوبة، ٩٩. عبد الكريم زيدان: الوجيز
في أصول الفقه، ص ٤١٠.

٢ - الدليل: هو ما صح أن يرشد إلى المطلوب. أو هو الموصل بصحيح النظر إلى المدلول.
وعرفه الجرجاني هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. انظر: ابن العربي:
المحصول، ص ٢١. الجرجاني: التعريفات، ٥٥.

٣ - في ك: "ونصبها".

وأما الاستدلال^(١): فهو اسم النظر في الدلالة، ويتجوّز ببعض هذه الألفاظ على بعض، كما يتجوّز بالأسماء والأفعال وحروف الصفات.

وأما الشبهة: فهو التخيّل إلى^(٢) الناظر في الباطن أنّ ما نظر فيه دليل، وهو بخلاف ذلك.

وأما البرهان: فهو ما أثبت المعنى^(٣) في النفس.

وأما الحجّة: فهي ما يقع به للناظر حقيقة الشيء المنظور فيه، من قول: حجّ يحجّ: إذا قصد، ومنه سُمّي الطريق القاصد: حُجّة ومَحَجّة.



١ - والاستدلال من الأدلة الشرعية، وهو طلب الدليل لغة. واصطلاحاً: ما ليس بنص ولا إجماع ولا قياس، ويعني الاجتهاد عند البعض كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله: النظر في الدلالة. وهناك أنواع أخرى للاستدلال كالاستصحاب والاستحسان والمصالح وغيرها، وهناك خلاف كبير بين الفقهاء في ثبوتها كأدلة شرعية أم لا. انظر: السالمي: طلعة الشمس، ١٧٧/٢.

٢ - في س: "لِلناظر إلى الباطن ما...".

والشبهة عند البعض هو دفع المرء خصمه عن فساد قوله بحجة أو شبهة. انظر: الكليات، ٣٥٣.

٣ - في د: "الغبا"، وهو خطأ. والبرهان: ما فصل الحق عن الباطل وميز الصحيح من الفاسد بالبيان الذي فيه. انظر: الكليات، ٢٤٩.

الباب الرابع: في بيان الاستحسان، والمعقول، والنظر، والجدل، والاجتهاد:

فَأَمَّا الاستحسانُ: فهو شهوةُ النفس والميلُ بالهوى إلى الشيء؛ فَإِنْ قَارَنَ ذَلِكَ دليلاً^(١) كان محموداً، وإن هويته النفس كقول الله تعالى: ﴿فَلَنُؤَلِّينَكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾^(٢)، أي: تؤثرها وتهواها؛ لِأَنَّهُ ﷺ «كَانَ يُحِبُّ التَّوَجُّهَ»^(٣) إلى الكعبة في الصلاة - وهي قِبْلَةُ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ، وشرفُ العرب - وأن يُصرف^(٤) عن قِبْلَةِ الْيَهُودِ، ومنه قوله ﷺ: «مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ»^(٥)، فجعل إجماعهم حجةً وإن

١ - اختلف الأصوليون في الاستدلال بالاستحسان إلى أقوال كثيرة: منهم من أثبته كالمعتزلة والحنفية وغيرهم، ومنهم من منعه كالشافعي، بقوله: "من استحسّن فقد شرع"، وهذه مبالغة في هذا، رغم أن أصحابه قد حكوا عنه الاستحسان في بعض المسائل، كالتحليف على المصحف وغيره، واعتذروا له أن ذلك من الاستحسان اللغوي لا الاصطلاحي المختلف فيه. ومثبتو الاستحسان اختلفوا في بيان حقيقته، فقليل: هو دليل ينقدح في ذهن العالم المجتهد تقصر عن إظهار عبارته. وقيل: هو عدول عن الدليل إلى العادة للمصلحة. وقيل: هو العدول عن قياس أوهى إلى قياس أقوى منه. والمختار لا يخرج من هذه المعاني يعرف الاستحسان بأنه: العدول عن دليل أوهى إلى دليل أقوى. انظر: السالمي: طلعة الشمس، ١٨٥/٢ - ١٨٧.

٢ - سورة البقرة: ١٤٤.

٣ - في س: "التوجيه".

٤ - في س وك: "تصرف".

٥ - الحديث أخرجه أحمد في كتاب السنة، موقوفاً عن عبد الله بن مسعود بإسناد حسن، وأخرجه الحاكم في فضائل الصحابة، والبخاري في مسنده، والطبراني في معجمه، وأبو نعيم في الحلية، والبيهقي في الاعتقاد والمدخل، والأصح وقفه على ابن مسعود. انظر: العجلوني: كشف الخفاء، ١٨٨ / ٢. المقاصد الحسنة، ص ٥٨١. الزيلعي: نصب الراية، ٤ / ١٣٣.

كان^(١) بغير دليل^(٢) فهو مذموم^(٣)، لنهي الله سبحانه عن ذلك لقوله: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾^(٤)، فأخبر ﷺ أَنَّ الهَدَى ضِدُّ الهَوَى؛ وقال لداود عليه السلام: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ...﴾^(٥).

وأما المعقول: فهو ما سبق إلى الفهم من حكم الخطاب، لأصول تقدم حكمها له من غير ذي علة ولا استتباط معنى، ومنه فحوى القول ولحنه، ومعناه على ما يأتي بيانه^(٦).

وهو في السنة قول رسول الله ﷺ في أدب القاضي: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانِ»^(٧) أي: لا يحكم في حال الغضب لتغير طبيعته، وهذا حقيقة الفحوى.

وأما الجدَل: فهو تردُّد^(٨) الكلام بين المتناظرين^(٩)، وهو ترجمان عن نظر، مأخوذ من الجدَل، وهو: الفتلُ الجيّد، يقال: حبلٌ مجدول^(١٠): أي جيّد الفتل. والجدَلُ أيضا: الغلبة، يقال: جدلته

١ - في د: "لعله" ويظهر أنه شك من الناسخ.

٢ - في س: - "دليل". وفيه فراغ قدر كلمة.

٣ - في د: - "فهو مذموم".

٤ - سورة النجم: ٢٣.

٥ - سورة ص: ٢٦.

٦ - انظر بيان ذلك في الباب الأخير: معقول الأصل. ويطلق المعقول أيضا على ما يقابل النص من كتاب أو سنة أو إجماع، ويطلق على دليل العقل كالاستصحاب.

٧ - الحديث رواه مسلم في كتاب القضاء (٤٥٨٧)، وأبو داود (٣١١٦)، وابن ماجه (٢٣٠٧)، والبيهقي في كتاب القضاء (١٠٠ / ١٠٥) وغيرهم عن عبد الرحمن بن أبي بكرة بالفاظ متقاربة.

٨ - في س: "ترداد".

٩ - في س وك: "المتناظرين".

١٠ - في س وك: + "مفتول".

صريعاً: أي غلبته، ومنه سُمِّيَ المجادل؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يرومُ صحَّةَ قوله، وفسادَ مذهبِ مُجادِله. وقيل الجدال: مأخوذ من الجدالة، وهي: الأرض، كأنه يطلب سرعة صاحبه إلى الأرض، قال الشاعر:

قد أركبُ الآلةَ بعد الآلة وأترك العاجز بالجدالة^(١)
يريد الأرض.

وأما الاجتهاد: فهو حمل النفسِ على ما يشقُّ عليها؛ مأخوذاً من الجهد، يُقال: جهدَ في عمله، وأجهدَه السير، ويسمَّى الحاملُ من ذلك مجهداً^(٢) أو مجهوداً، ويسمَّى الناظرُ: مجتهداً، لما يلحقُ القلبُ من ذلك التعب^(٣).
وأما النظر: فهو استعمالُ الفكرِ في قوَّةِ الدلالة.
والقياسُ مثله. وقيل في القياس حدُّه: حملُ الفرعِ على الأصلِ بضربٍ من الشبه^(٤).



- ١ - البيت من الرجز، نسبه ابن قتيبة في غريب الحديث (١٣١/٢) إلى أبي زيد، ولم ينسبه صاحب تهذيب اللغة ولا صاحب لسان العرب، (جدل).
- ٢ - في ك: فوق الكلمة لفظه: "جهداً" مقارنةً بنسخة أخرى.
- ٣ - نلاحظ هنا أنَّ المصنِّف وسَّعَ في معنى الاجتهاد لغةً وركز عليه دون المعنى الاصطلاحي، والذي عرَّفَه الأصوليون بتعريفاتٍ مختلفةٍ أجودها: حمل مجهول الحكم على معلوم الحكم بجامع بينهما. أو استفراغ الوسع في استخراج الحكم. انظر: الوارجلاني: الدليل والبرهان، ٧٤ / ٢. السالمي: طلعة الشمس، ٩١ / ٢، ٢٧٤.
- ٤ - في س وك وط: "الشبهة".

الباب الخامس: الكلام الواقع به البيان

اعلم أنَّ الكلامَ المُفيدَ بالمرادِ بِالْخِطَابِ هو: الجُمْلُ، وأقلُّها ما اجتمع فيه اسم واسم، أو اسم وفعل، أو اسم وحرفٌ يقتضي معنى الفعلِ ويقدرُ فيه؛ لأنَّ معنى يا زيدُ: أدعو زيداً، وهو حرفُ النداءِ، وتدخلها الحروفُ لتعتبرَ^(١) فوائدها؛ وجملته جنسان: أمرٌ وخبرٌ.

ثمَّ يدخلُ على لفظِ الأمرِ حرفُ النفي فيكون نهياً، وعلى الخبرِ لفظُ الاستفهام فيكون استخباراً؛ فحصلَ الكلامُ المفيدُ كله أربعةَ أقسامٍ^(٢): أمرٌ، ونهي، وخبر، واستخبار.

ثمَّ^(٣) ينقسمُ كلُّ واحدٍ من ذلك أقساماً كثيرةً على حسبِ المرادِ بِالْخِطَابِ، وما يدخلها من الحروفِ:

فيكون الأمرُ: أمراً، وسؤالاً، وطلباً، ودعاءً، وعرضاً، ونداءً، وندباً.

ويكون النهي: نهياً، وزجراً، وإغلاظاً وتهريداً.

ويكون الخبرُ: خبراً، وتمنياً، وجحوداً، ومجازاتٍ، وتلهفاً.

ويكون الاستخبار: استخباراً، واستفهاماً، وتعجباً، وقسماً، ومثلاً.

فصارَ الكلامُ كله على وجهين: حقيقةً، ومجازاً.

١ - في سوط: "ليعتبر"، وفي ك: "لتغير".

٢ - تقسيم الكلام إلى أربعة أقسام من تقسيم الأصوليين القدامى خلاف تقسيم النحويين الأول، وقد اعترض المتأخرون على هذا التقسيم فزادوا عليه: التعجب والتلهف والتمني والترجي والقسم والنداء، واعترض عليهم أن هذه الإضافات لا تستقل بنفسها بل هي أقسام لما مضى، واختار الجويني تقسيماً آخر للكلام وهو: الطلب والخبر والاستخبار والتنبية. انظر: الجويني: البرهان،

فالحقيقة: ما أريد به ما وُضِعَ له متضمناً لمعناه، من غير زيادة ولا نقصان.

والمجاز: ما أريد به^(١) ما لم يوضع له في اللغة، وبعضُ هذا يجزي عن بعض، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُودُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^(٢) أي: الذين يؤذون أولياء الله، وكقوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾^(٣)، وكقوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ﴾^(٤)، وقوله: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٥) يعني: سببه^(٦)، وهو المرض المخوف عليه، ولو كان الموت عينه لسقط التكليف، وقوله: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً﴾^(٧)، ومثل هذا في مجاز اللغة كثير.



- ١ - في س: - " ما وُضِعَ له متضمناً لمعناه من غير زيادة ولا نقصان والمجاز: ما أريد به " .
- ٢ - سورة الأحزاب: ٥٧. وتام الآية: ﴿لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾.
- ٣ - سورة البقر: ٩. وتام الآية: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾.
- ٤ - سورة الشورى: ٤٠. وتام الآية: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾.
- ٥ - سورة البقرة: ١٨٠. وتام الآية: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ. إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ (١٨٠)﴾.
- ٦ - في ك: "سيئة".
- ٧ - سورة الأنبياء: ١١.

الباب السادس: الكلام في البيان، والحكمة:

قال الله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(١).

والبيان: هو إخراج^(٢) الشيء من الإشكال إلى الوضوح^(٣)، وسميت المعجزات بينات^(٤)؛ لأن بها يتبين المراد، وسُمِّيَ الشهود بيِّنة؛ لأنَّ بهم يقع البيان في الأحكام، وإذا كان الخطاب بيِّناً لمن خُوطب به فهو بيان، سواء نظر فيه المبيِّن له أو لم ينظر، كما أن القرآن هَدْيٌ، وإن لم يهتد به أحد.

فالبيان على خمسة أقسام:

أحدها: المؤكَّد في بيانه^(٥)، كقوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ، تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ...﴾^(٦).

والثاني: تخصيص العام.

والثالث: بيان المجمال.

والرابع: ما أبانه النبي ﷺ من غير نصٍّ كتاب؛ وذلك يقع من ثلاثة

أوجه: بالقول والفعل والترك.

١ - سورة النحل ٤٤، والآية كاملة: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾.

٢ - في ك: استخراج.

٣ - في ك وس: الموضح. عرف الجويني البيان بأنه: الدليل، وارتضاه. البرهان، ١/ ١٥٩.. وهذا التقسيم أشبه ما يكون بتقسيم الشافعي في الرسالة، وذكره الجويني، وعقب عليه بإغفال الإجماع الذي يعد من أصول الأدلة الشرعية. لكنَّ المصنَّف قد استدرك ذلك ولم يفعله.

٤ - في النسخ كلها إلا ط: "تبيان".

٥ - البيان المؤكَّد في بيانه: هو اللفظ الناص المنبه على المقصود من غير تردد وقد يكون مؤكداً.

وانظر مراتب البيان في: الجويني: البرهان، ١/ ١٦١.

٦ - سورة البقرة: ١٩٦.

ثُمَّ الْبَيَانُ بِقَوْلِهِ ﷺ يَقَعُ بِثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

أحدها: قوله ﷺ ابتداء: «لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا»^(١).

والثاني: جواب عن سؤال: كقوله ﷺ في البحر: «هُوَ الطَّهْوَرُ مَاءُهُ وَالْحِلُّ مَيْتَتُهُ»^(٢). وكان سئل عن الوضوء بمائه، وفي شاة ميمونة حين سئل عن إهابها؛ فقال: «كُلُّ إِهَابٍ دُبْعٌ فَقَدْ طَهِّرْ»^(٣)، وقوله في بئر بُضَاعَةَ^(٤) حين سئل عن الوضوء بمائها؛ فقال: «خَلَقَ اللَّهُ الْمَاءَ طَهُورًا لَا يَنْجَسُهُ إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ»^(٥)؛ فحملناه على ما سئل عنه من ماء تلك البئر، وما كان مثله من الماء الكثير؛ فهذا الحديث يحمل على السبب، وكذلك مثله.

- ١ - رواه البخاري: في كتاب النكاح، باب النكاح، (٤٨٢٠ - ٥ / ١٩٦٥). ورواه مسلم في كتاب النكاح (١٤٠٨ - ٢ / ١٠٢٨). ورواه أبو داود وفي الموطأ وغيرهم.
- ٢ - رواه أبو داود في كتاب الطهارة (٨٣ - ١ / ٢٩). والموطأ في الطهارة (١٢ - ١ / ٢٢). والنسائي في المياه (٣٣١ - ١ / ١١٢). من عدة طرق عن أبي هريرة وجابر وأنس وابن عمر وأبي بكرة. ورواه الترمذي في الطهارة (٦٩ - ١ / ١٠٠ - ١٠١) وقال حديث حسن صحيح.
- ٣ - أخرجه أصحاب السنن ومالك وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من عدة طرق: عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وعبد الله بن عمر وأبي بكرة، وقال الترمذي حديث حسن صحيح.
- ٤ - بضاعة: هي بئر تلقى فيه الحيض ولحوم الكلاب والنتن. فسألوا رسول الله ﷺ عن الوضوء منها؟ فقال: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ..» أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة (٦٦ - ١ / ١٧). والترمذي في الطهارة (٦٦ - ١ / ٩٥). والنسائي في كتاب المياه (٣٢٥ - ١ / ١٩٠). ورواه الدارقطني والشافعي وغيرهم عن أبي سعيد الخدري بألفاظ متقاربة وحسنه الترمذي وصححه أحمد.
- ٥ - الحديث أخرجه مسلم في كتاب الحيض (٣٦٦ - ١ / ٢٧٧). والترمذي في كتاب اللباس (١٧٢٨ - ٤ / ٢٢١). والنسائي في الفرع والعتيرة (٤٢٥٢ - ٧ / ١٩٥). وابن ماجه في اللباس (٣٦٠٩). ورواه الشافعي وابن حبان وأحمد والبخاري وإسحاق وغيرهم من طريق عبد الرحمن.

والضرب الثالث: أن يكون الجواب لا يستقل بنفسه؛ فلا بد من ذكر السؤال معه حتى يتم الكلام، كقوله لَمَّا أَقْطَعَ مِلْحَ مَأْرَبٍ^(١)، ف قيل له يا رسول الله، إِنَّهُ كَالْمَاءِ الْعِدِّ^(٢)؛ فقال ﷺ: «فَلَا إِذَا»^(٣)، فلم يكن ليستدل بقوله ﷺ: «فَلَا إِذَا» دون ذكر السؤال معه.

وأما البيان بالفعل: فإما أن يكون تفسيرا لما في كتاب الله تعالى كقوله ﷺ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(٤)، و«صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٥)؛ فواجب أتباعه وإن^(٦) كان ابتداء.

وأما البيان بالترك: فكل شيء تركهم وفعله وكان ذلك عندهم واجبا أو ندبا أو مباحا؛ فتركهم على ذلك فهم على ما كانوا عليه.

وأما البيان بالإجماع: فالإجماع ينعقد، بقول تارة، وبفعل تارة، وبترك تارة. أو بقول بعضهم وترك الباقي^(٧) النكير، أو بفعل بعضهم وترك الباقي النكير عليهم؛ فجميع ذلك إجماع ويقع به البيان، ويقطع به في الأحكام على ما أجمعوا عليه من وجوب أو ندب أو مباح أو حظر.

١ - في س: "مأرب".

٢ - في د: "العذب". والعذب في اللغة: هو الدائم الذي لا انقطاع لمادته، جمعه أعداد، وقيل: هو ما يجمع ويعد، ورجح الأزهري الأول.

٣ - هذا الحديث رواه أبيض بن حمال المازني قال: استقطع رسول الله ﷺ ملح مأرب فأقطعه؛ فقيل: إِنَّهُ كَالْمَاءِ الْعِدِّ. وكان السائل هو الأقرب بن حابس. والحديث رواه الأربعة وصححه ابن حبان، وأعله ابن القطان. انظر: تلخيص الحبير، ٦٤/٣.

٤ - الحديث رواه مسلم (٢٢٨٦) وأبو داود (١٦٨٠) والنسائي (٣٠١٢) عن جابر بلفظ: رأيت رسول الله ﷺ يرمي على راحلته يوم النحر، ويقول: «لَتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ فَإِنِّي لَا أَدْرِي لِعَلِّي لَا أَحْجَ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ»، ولفظ المتن للبيهقي (١٢٥/٥) في سننه.

٥ - رواه البخاري في باب الأذان للمسافر (١/ ١٦٢) من رواية مالك بن الحويرث بهذا اللفظ.

٦ - في ط: "ولو كان ابتداء".

٧ - في س، وك، وع: "الباقون". وفي ط: "أو يقول بعضهم وترك الباقيون".

والبيان الخامس: هو^(١) ما علم بالقياس.

وأما الحكمة^(٢): فهي السنة، قال الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يُثْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾^(٣)، يعني: من الكتاب والسنة، وروي عن ابن عباس ؓ أنه قال: «الحكمة: العلم بالقرآن ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وتأويله وتنزيله، ومقدمه ومؤخره، وأمثاله وأقسامه، وعبره وقصصه، وحلاله وحرامه»^(٤)، وقال قوم: هو علم على فقه؛ فكل من وجد منه فعل محكم متقن فهو حكيم، وفعله حكمة.

وأما الحق: فهو ما اطمأن القلب إليه عند التفكير فيه والتدبر فيه، والباطل ضده، وهو ما نفر القلب منه عند التفكير فيه والتدبر فيه^(٥)، وقيل في التفسير: الحق هو الصحيح، والباطل هو الفاسد.



١ - في د: "و".

٢ - وتطلق الحكمة أيضا على العلة في باب القياس، ويطلق على المصلحة المترتبة على الفعل.

٣ - سورة الأحزاب: ٣٤.

٤ - انظر هذا التعريف في تفسير ابن كثير: ٣٢٣/١. وقد اختلفت تعاريف الحكمة في قوله تعالى:

(يؤتي الحكمة من يشاء) فمنهم من يقول الحكمة هو الفهم، وقيل الفقه في الدين، وقيل النبوة، والجمهور على أنها أعم، وأعلها النبوة.

٥ - هذه الجملة: "والباطل ضده، وهو ما نفر القلب منه عند التفكير فيه والتدبر فيه" من النسخة: د، وط.

الباب السابع:

الوجوه التي يدرك بها علم الشريعة^(١):

اعلم أنَّ الحلال والحرام يُدرك بالسمع من أربعة أوجه: الكتاب، والسنة، والإجماع، والعبرة^(٢).

فأمَّا الكتاب: فيثبت من أحد وجهين: أحدهما: الإعجاز، والثاني: الإجماع.

وأقلُّ ما يثبت الإعجاز في القرآن: سورة، لقوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ...﴾^(٣)، وأقلُّها ثلاث آيات، وهي سورة الكوثر؛ فثبت أنَّ الإعجاز يقع بثلاث آيات.

وأمَّا السنَّة: فتثبت بالخبر، وهي على ضربين: تواتر، وآحاد.

فالتواتر: يوجب العلم والعمل معا، ويلزم القطع عليه. وصفته: ما نقلته جماعة عن جماعة، متصلة فيما بين المخبر والمخبر عنه، ممَّا لا يصحُّ عليهم التواطؤ ولا التساعي، ولا اتفاق الهمم، ولا دعاهم إلى ذلك اعتقاد مذهب^(٤) ولا إلحاد، يكون أصل علمهم بذلك عن مشاهدة؛ فحينئذ يوجب^(٥) علم الضرورة عند بعض الناس، وذلك كأعداد الصلوات المكتوبات وكثير من صفاتها، ومقادير بعض الزكاة، ومواضع المناسك، ووقت الصيام من السنة ونحو ذلك؛ ولا يُعتبر في ذلك عدد المخبرين ولا صفاتهم من عدالة ولا غيرها،

١ - هذه الجملة "باب الوجوه التي تدرك بها علم الشريعة" ساقطة من النسخة د.

٢ - في ك، وس، وع: "العبر".

٣ - سورة يونس: ٢٨.

٤ - كلمة: "مذهب" مكررة في ك وس.

٥ - في س: "فوجب عليهم". وفي ط: "وجب".

وَاتَّفَقُوا عَلَى اعْتِبَارِ وجود العقل فيهم، وأنه لا يقع بخبر أربعة^(١). واختلفوا فيما عدا ذلك على ما ذكرناه في مسائل الخلاف.

وأما أخبار الآحاد: فإنها على ثلاثة أقسام: مسند، ومرسل، ومنقطع. فالمسند: ما رواه الثقات المعروفون فيما بين رسول الله ﷺ والسامع له، ولا يُعتبر في ذلك عددٌ بحال تعتبر العدالة والاتصال؛ وموجبه^(٢): يوجبُ العلمَ وَالْعَمَلَ الظاهرَ دُونَ الضروري، لكونه غالبَ ظنٍّ، وإمكان الكذب في ذلك والغلط والسهو مِمَّا لم يَدفع موجب الحكم، وأكثر أحكام الشريعة متعلّقة بهذا النوع، وقد قيل: أكثر ما صحَّ عن النبي ﷺ ثلاثة آلاف حديثاً بالطرق الصحاح، والرجال الثقات المعروفين، والأسانيد المتصلة^(٣). وقال الشافعي: "مدار الإسلام على أربعمئة حديث".

١ - وهذا قول القاضي الباقلاني وغيره من الأصوليين، في أن التواتر لا يقع بأربعة قطعاً، واختلفوا في العدد الذي يقع به التواتر؛ فقيل: خمسة فصاعداً، وقيل عشرة، وقيل أكثر من ذلك... انظر: الجويني: البرهان، ١ / ٥٦٩. السيوطي: تدريب الراوي، ٢ / ١٠٤. السالمي: طلعة الشمس، ٩ / ٢ - ١٠.

٢ - قول المصنّف: «يوجب العلم والعمل» قد يظن البعض أنه ذهب مذهب أهل الحديث، والحشوية من الحنابلة في ذلك، غير أن المؤلف قيد ذلك الوجوب بالعلم والعمل الظاهرين لا القطعيين، لكونهما غالبَ ظنٍّ، وهذا ما عليه الجمهور من الإباضية وغيرهم من المحققين من أن خبر الآحاد مهما كان نوعه فإنه يفيد العمل دون العلم؛ لأنه لا يشك عاقل في أن خبر الواحد يحتمل الصدق والكذب، لكن بعدالة الراوي ترجح الظن بصدق خبره فلا يقع منه محل حصول العلم منه؛ وذهب بعض الروافض إلى أنه لا يفيد علماً ولا عملاً كما مال إلى ذلك بعض المعتزلة، وهناك استدلالات كثيرة لكل فريق ترجع إلى كتب الأصول. انظر: الجويني: البرهان، ١ / ٥٩٩.. الفزالي: المستقصى، ١ / ١٤٢... الوارجلاني: الدليل والبرهان، ٢ / ٣٦. السالمي: طلعة الشمس، ٢ / ١٥ - ٢٠، ومشارق الأنوار، ١٢٧. القنوبي: السيف الحاد، كله.

٣ - هذا القول ينسب إلى أبي داود حيث قال: نظرت في الحديث المسند فإذا هو أربعة آلاف حديث ثم نظرت فإذا مدار أربعة آلاف الحديث على أربعة أحاديث. انظر: ابن رجب الحنبلي: جامع العلوم والحكم، ص ١٦.

وقال غيره^(١): "على أربعة أحاديث":

الأول: قوله عليه السلام: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ...»^(٢).

والثاني: قوله عليه السلام: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ...»^(٣) الحديث.

والثالث: قوله عليه السلام: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ...»^(٤).

والرابع: قوله عليه السلام: «لَوْ أُعْطِيَ النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ»^(٥) لَأَصْبَحَ قَوْمٌ يَدْعُونَ بِدَمَاءِ

قَوْمٍ، وَلَكِنْ شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ»^(٦).

وأما المرسل: فهو ما روي عن رسول الله ﷺ ولم يتصل سنده لترك الراوي

رجلا في الوسط أو أكثر، وذلك على ضرب: أقواها إرسال الصحابة

بعضهم عن بعض، وذلك والمسند سواء، لقوله عليه السلام: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ

بَأَيْهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»^(٧).

١ - هذا القول ذكره السيوطي عن الخفاف من الشافعية أنه حكاه عن ابن مهدي وابن المديني.

وقال أحمد أصول الإسلام على ثلاثة أحاديث، وقال أبو داود على خمسة أحاديث، وأقوال أخرى

كثيرة في هذا. وذكر عن الشافعي يقول في حديث النية أنه ثلث العلم ويدخل في سبعين بابا.

انظر: الأشباه والنظائر، ص ٩. ابن رجب الحنبلي: جامع العلوم والحكم، ص ٥. ابن علان

الصدقي: الفتوحات الربانية، ٢٩٥ / ٧.

٢ - الحديث رواه البخاري (٧٢)، ومسلم (٢٠٢) وغيرهما من حديث ابن عمر.

٣ - الحديث أخرجه مسلم وأبو داود في كتاب الحدود عن عائشة، ورواه الشافعي وأحمد والترمذي وابن

ماجه والحاكم من حديث أبي أمامة بلفظ: «لا يحل قتل...» وفي الباب عن ابن مسعود متفق عليه.

٤ - رواه الربيع بسنده في باب النية: ١، من حديث ابن عباس، ومتفق عليه من حديث عمر بن الخطاب

عند البخاري في كتاب الإيمان، (٥٤ - ١ / ٣١). ومسلم في كتاب الطلاق: (٢٢٠١ - ٢ / ٢٦٢).

والترمذي (١٦٤٧ - ٤ / ١٧٩). والنسائي في كتاب الإيمان: (٧٥ - ١ / ٦٢). وابن ماجه وغيرهم.

٥ - في د: "على دعواهم".

٦ - الحديث رواه أحمد، عن ابن أبي مليكة (١ / ٣٦٣).

٧ - أخرجه العكبري في الإبانة عن ابن عباس، (٧٠٩)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم، ١٠٥٠.

ورواه البيهقي، وأسندته الديلمي عن ابن عباس بلفظ أصحابي بمنزلة النجوم في السماء. انظر:

كشف الخفاء، ر ٢٨١، ١٣٢.

ثُمَّ يَلِيهِ ^(١): إرسال التابعي عن النبي ﷺ معلوم من حاله أنه لا يروي إلا عن صحابي، فكذلك أيضا.

ثُمَّ يَلِيهِ: إرسال مَنْ يروي عن صحابي وغيره، وعن تابعي وترك فيه ولم يذكر ^(٢). فلم يلزم العمل به في قول الشافعي ^(٣)، ويلزم العمل به في قول أهل المدينة وأهل العراق ^(٤).

وَأَمَّا الْمُنْقَطِع: فهو ما لم يتَّصل برسول الله ﷺ، بل بصحابي أو تابعي أو من دونهم.

وَأَمَّا الْإِجْمَاع: فهو على ضربين: إجماع يستوي فيه العامة والخاصة، كأعداد الصلوات والزكوات.

والضرب الثاني: ينفرد به الخاصة وهم ^(٥) العلماء؛ فذلك يقع من وجهين: أحدهما: من طريق النص.

١ - اختلف العلماء في حد المرسل إلى ثلاثة أقوال: الأول للأصوليين: وهو ما سقط من إسناده راو واحد فأكثر من أي موضع كان. والثاني للمحدثين: وهو ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ سواء كان من كبار التابعين كابن المسيب وجابر والحسن أو من صغارهم كالزهري وغيره. الثالث لبعض أهل الحديث: وهو ما رفعه التابعي الكبير فقط إلى النبي ﷺ، أما رواية الصغير فتدخل في المنقطع. السالمي: الطلعة، ٢ / ٤٥ ...

٢ - في دوط: "يذكره".

٣ - في قول الشافعي: انظر: الرسالة، فقرة ١٢٦٢. والجويني: البرهان، ١ / ٦٣٤.

٤ - مرسل الصحابي قبل بلا خلاف عند الجمهور. أما مراسيل التابعين ومن بعدهم خلاف لخص السيوطي الاحتجاج به إلى عشرة أقوال، ولخصها السالمي إلى أربعة أقوال، الأول: يقبل مرسل العدل مطلقا عند مالك وأبي حنيفة وأحمد وجمهور التابعين كما صرح بذلك ابن جرير. والثاني: لا يقبل المرسل مطلقا عند جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء. والثالث: لا يقبل إلا من صحابي أو تابعي أو إمام عند عيسى بن أبان وابن الحاجب. الرابع: لا يقبل إلا إذا عضده ما يقويه من ظاهر كنص أو عمل صحابي. انظر: السيوطي: تدريب الراوي، ١ / ١٠٢ ... السالمي: طلعة الشمس، ٢ / ٤٥ ..

٥ - في س: "وهو".

والثاني: من طريق الاجتهاد.

ثم ينقسم أيضا على ثلاثة أقسام:

- قسم من جهة القول والفعل؛ وذلك أن يقوله بعضهم، ويفعله بعضهم.
- وقسم من جهة القول وحده، أو الفعل وحده؛ وذلك أن يطبقوا على شيء قولاً، أو يطبقوا عليه فعلاً، ولا يراعى^(١) في هذين القسمين انقراض العصر.
- والقسم الثالث: أن يقوله بعضهم ويسكت الباقيون مع العلم به، أو يفعله بعضهم فيسكت الباقيون مع العلم به؛ ويراعى في ذلك انقراض العصر^(٢) من غير نكير كان إجماعاً، ولزم العمل به عند بعض الفقهاء^(٣).
- وهل يقطع على مغيبه^(٤) أم لا؟ خلاف بين أصحابنا في ذلك.
- وأما العبرة: فمعناها اعتبار المعاني في الأشياء؛ فكل أمر في الشرع أو نهي فله معنى لأجله حُظر أو أُبيح، غير أن ذلك على ضربين:

-
- ١ - في س: "يراه". والإجماع: هو اتفاق علماء الأمة على حكم في عصر. وقيل: اتفاق أمة محمد ﷺ في عصر على أمر، وزاد بعضهم ولم يسبقه خلاف مستمر. فيخرج في التعريف الأول عوام الأمة ممن لا علم له، فلا يقدح خلافهم في انعقاد الإجماع، وهو ما ذهب إليه الغزالي والجويني وبعض الأصوليين. وذهب البعض إلى أن العامة يدخلون على التعريف الثاني فيعتبر وفاقهم في انعقاد الإجماع. انظر: البرهان، ١ / ٦٩٧ - ٧٠٥. السالمي: الطلعة، ٢ / ٦٥. السيابي: فصول الأصول، ٢٦٤.
 - ٢ - اشتراط انقراض عصر المجمعين أو الأغلب قال به أبو إسحاق الإسفراييني وأبو علي وأحمد وابن فورك وبعض الإباضية منهم المصنف، والجمهور على عدم اشتراط ذلك وهو الصحيح لأن الدليل لم يعتبره، وإنما اعتبر اتفاق أهل العصر على قول واحد في الحكم. انظر: الجويني: البرهان، ١ / ٦٨٤. السالمي: الطلعة، ٢ / ٨٦... السيابي: فصول الأصول، ٢٦٥.
 - ٣ - لزوم العمل بالإجماع السكوتي قال به: أصحاب أبو حنيفة، واختاره أبو إسحاق الإسفراييني؛ أما ظاهر كلام الشافعي والقاضي الباقلاني أنه لا يكون إجماعاً لتسويغ الخلاف فيه. انظر: الجويني: البرهان، ١ / ٦٩٨..
 - ٤ - في س: "يقع على معينه".

- ما عقلنا في الجملة أنه مصلحة للمكلف، واستأثر الله تعالى بعلم معناه على التفصيل؛ لأنه لا يرى القياس عليه، كقوله تعالى في الصلاة: **﴿إِنَّهَا تَنْتَهِي عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾**^(١)، فعلمنا أن كل ما نهى عن ذلك في الجملة، فواجب لوجوبها^(٢) قياساً عليها، ولم يعلم المعنى في عددها وصفاتها ومواقيتها، فلم نقس عليها.

- ومنه ما ورد النص بمعناه، كقوله تعالى في الخمر والميسر: **﴿أَنَّهَا تَصُدُّ عَنِ ذِكْرِ اللَّهِ﴾**^(٣)، وقوله تعالى: **﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ...﴾**^(٤) أي: من أجل كثرة القتل وفساد الأمر. وكقوله تعالى: **﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ...﴾**^(٥) ونحو ذلك.

- ومنه ما عقل بالاستتباط، ولا يتم إلا بأربع شرائط: أصل، وفرع، وعلة، وحكم. وذلك على ضروب:

أقواها: الفحوى كقوله تعالى: **﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفُ﴾**^(٦)، فيعلم أن كل ما كان في معناه، أو أكثر منه في الاستخفاف^(٧) لا يجوز.

ثم يليه قوله **﴿لَا يَقْضِي الْقَاضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانِ﴾**^(٨) والوسنان ونحوه في معناه.

١ - سورة العنكبوت: ٤٥.

٢ - في س: "كوجوبها".

٣ - سورة المائدة: ٩١.

٤ - سورة المائدة: ٣٢.

٥ - سورة الحشر: ٧.

٦ - سورة الإسراء: ٢٣.

٧ - في س: "استحقاق".

٨ - الحديث رواه البخاري في كتاب الأحكام (٦٧٣٩ - ٢٦١٦/٦). ورواه مسلم في الأقضية (١٧١٧).

١٢٤٢/٣). والترمذي في الأحكام (١٣٣٤ - ٦٢٠ / ٣). وأبو داود والنسائي من حديث أبي بكر وغيره.

ثُمَّ يَلِيهِ قَوْلُهُ الرَّحْمَنُ: «مَنْ أَعْتَقَ شَرَقَصًا لَهُ مِنْ عَبْدٍ قَوْمَ عَلَيْهِ»^(١)، فكانت الأمة في معنى العبد^(٢).

ثُمَّ يَلِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ آتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْنِهَا نَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ...﴾^(٣) يعني: الحد؛ فكان العبد في ذلك كالأمة.

ثُمَّ يَلِيهِ قِيَاسُ النَّبِيذِ عَلَى الْخَمْرِ.

ثُمَّ يَلِيهِ قِيَاسُ الشَّبهِ وَالْأَوْصَافِ: مِثْلُ قِيَاسِ السَّقْمُونِيَا^(٤) عَلَى الْبُرِّ.

وَأَمَّا الْجُمْلَةُ^(٥): فَهُوَ مَا حَصَلَ فِيهِ الْمَعْنَى وَتَمَّ الْكَلَامُ فِيهَا.

وَالْأَصْلُ: مَا عُرِفَ بِهِ حُكْمٌ غَيْرُهُ.

وَالْفَرْعُ: مَا عُرِفَ حُكْمُهُ بِغَيْرِهِ.



١ - الحديث رواه البخاري في كتاب الشركة، باب الشركة في الرقيق (٢٣٦٩ - ٢ / ٨٨٥). ومسلم في كتاب العتق (١٥٠١ - ٢ / ١١٣٩) وغيره من حديث أبي هريرة. وأبو داود في العتق من حديث أبي المليح (٣٩٣٨ - ٤ / ٢٤).

٢ - في س، وك: "العبيد".

٣ - سورة النساء: ٢٥.

٤ - في ك: "التمونيا" وهو خطأ. والصواب: "السقمونيا": وهو نبات ملتحف من جنس العليق (كونقو لقولس سقمونيا) من الفصيلة العليقة، موطنه آسيا الصغرى، يستخرج من جذره الوتدي مادة راتنجية طبية. انظر: محمد شفيق غريال: الموسوعة العربية الميسرة، دار إحياء التراث، بيروت، ٩٨٦/١.

٥ - قوله: "وأما الجملة" تتفق النسخ على ذلك ومعناها في ذلك صحيح؛ ولعل الصواب أن يقول: "وأما العلة" لأنه قد ذكرها جملة من شرائط العلل المستبطة، أو ما يعقل بالاستبطاء كما يسميها، ثم تركها ولم يعرفها وقد عرّف الأصل والفرع بعد ذلك. ولا أدري مقصود المصنف في هذا.

وتعريف العلة: هي العلامة الدالة على وجود الحكم. وقيل: المعرفة للحكم. أو هو الوصف الخارج المعرف للحكم بحيث يكون مضافاً إليه. انظر: الباجي: فصول الأصول، ٥٢. الفزالي: المستصفي، السالمي: الطلعة، ٩١ / ٢، ١٠٢. زيدان: الموجز في أصول الفقه، ٢١٣.

الباب الثامن: الكلام في أدلة الشرع وأقسامها:

اعلم أنَّ الخطاب الوارد من الله سبحانه ومن رسوله ﷺ في الأحكام على قسمين: أصل، ومعقول أصل.

فأما الأصل: فعلى عشرة أقسام: مجمل، ومفسر، وعام، وخاص، ومحتمل^(١)، ونص، ومطلق، ومقيد، وناسخ، ومنسوخ.

ويدخل جملة ذلك: السبب، والشرط، والحد، والغاية، والبيان، والمبين، والتأكيد، والمنطوق به، والمسكوت عنه.. ونحو ذلك.

فأما المجمل: فهو ما لا يعقل المراد به من لفظه، كلفظة: الصلاة والزكاة والجزية وإلا بحقها.. ونحو ذلك من الألفاظ.

ولا يُمكن الاستدلال بظاهره في شيء إذا^(٢) كان ظاهرا لا يعقل المراد به منه، بل هو مفتقر إلى بيان من كتاب أو سنة أو إجماع أو غيره، ويُسمى ذلك تفسيرا له وبيانا؛ فتارة يأتي مقرونا باللفظ المجمل، وتارة يكون متقدما له فيأتي المجمل مرتبا عليه، وتارة يكون متأخرا عنه.

وأما العام: فهو كلُّ خطاب عُقِل من ظاهره أنَّه يحتمل اثنين فصاعدا، كالمؤمنين والمشركون، ومن فعل كذا فله كذا.

- ومنه عام لا خصوص فيه: كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾^(٣).

- وعام يراد به الخاص ويعقل ذلك منه بمطلقه دون دليله، بل بالعقل: كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ

١ - في س: "متحمل".

٢ - في النسخ كلها: "إذ" إلّا ك.

٣ - سورة هود: ٦.

إِسْنَتُطْعَمًا أَهْلَهَا ﴿١﴾، وقوله: ﴿الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ ﴿٢﴾، فمعقول أَنَّ المراد بعض أهل القرية في الاستطعام، وفي أهل مكة مَنْ كان غير ظالم لنفسه.

- وعام يجمع العام والخاص: كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى...﴾ ﴿٣﴾ عَمَّ جميع بني آدم، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ يريد الخاص.

- وعام يُراد به الخاص: كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ...﴾ ﴿٤﴾، فمعلوم أَنَّ الجامع غير القائل، والقائل ^(٥) غير المقول له، وذلك كله غير جائز.

وقوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ...﴾ ﴿٦﴾، وقوله: ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ ﴿٧﴾، أي بعض ذلك.

- وعام خصَّ بدليل شرعي: كقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾ ﴿٨﴾، ثُمَّ خَصَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بقوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾.

-
- ١ - سورة الكهف: ٧٧.
 - ٢ - سورة النساء: ٧٥. وبداية الآية: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾.
 - ٣ - سورة الحجرات: ١٢.
 - ٤ - سورة آل عمران: ١٧٣.
 - ٥ - في د: "القاتل والقاتل...".
 - ٦ - سورة البقرة: ١٩٨.
 - ٧ - سورة التحريم: ٦.
 - ٨ - سورة التوبة: ٢٩. والآية كاملة: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾.

وأما المطلق: فهو كل لفظ عَقِلَ المرادُ منه بلفظه، وجرى على ظاهره^(١).

وأما المُقَيَّد: فهو ما اعترضَ به على المطلق فمَنع من جريانه^(٢) على ظاهره، وذلك على وجهين:

إمّا أن يكون المقيد مقارنا للمطلق، فيحمل المطلق على حكم المقيد، كقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ...﴾ ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَاءً^(٣)، فقيد الغسل بالماء.

وقوله: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ...﴾ الآية، ثُمَّ قَالَ: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٤).

ثُمَّ قَالَ فِي نِكَاحِ الْإِمَاءِ: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾^(٥) فجري مجرى الاستثناء، كقوله تعالى: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا...﴾^(٦)، غير أن الاستثناء لا ينفصل من المستثنى^(٧) منه.

وتقيّد المطلق قد يكون متصلاً، وغير متّصل؛ كأمره تعالى في كفارة الظهر بتحرير رقبة مؤمنة.

١ - في هذا التعريف للمطلق تعميم يشمل العام أيضاً. والمطلق في الاصطلاح: هو الشائع في جنسه غير محدد شيعوه بقيد لفظي. وقيل هو ما يتعري عن قرينة تنافي مقتضى العموم. وقيل: هو اللفظ الواقع على صفات لم يقيد بعضها. انظر: الجويني: البرهان، ١ / ٣٥٦. الباجي: إحكام الفصول، ٤٨. زيدان: الموجز في أصول الفقه، ٩٠.

٢ - في س: "جرمانه".

٣ - سورة المائدة: ٦، والآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ...﴾.

٤ - سورة البقرة: ١٩٦.

٥ - سورة النساء: ٢٥.

٦ - سورة العنكبوت: ١٤.

٧ - في ك: "الاستثناء". انظر مسألة حمل المطلق على المقيد وأنواعه، والخلاف الموجود فيه، عند الجويني: البرهان، ١ / ٤٣١... وغيره من كتب الأصول.

وإطلاقه الشهادة في موضع وتقييده^(١) إياها في موضع آخر بالعدالة. ومثل قوله **الْعُشْرُ**: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»^(٢)، «وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ»^(٣)، وقال في خبر آخر: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ»^(٤) صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ»^(٥).

وَأَمَّا الْمُحْتَمَلُ^(٦): فهو لفظ عام^(٧) يقع على العموم، ويقع على الخصوص، وعلى المطلق والمقيّد.

والظاهر ما احتمل شيئين فصاعداً؛ غير أن ما يحتمله أقرب إلى الفهم من غيره، وكل عام ظاهر، وليس كل ظاهر عاماً. وأما النص: فهو ما تأويله تنزيله وظاهره باطنه. وقيل: إِنَّمَا سُمِّيَ نصّاً لظهوره ووضوحه، ولأنّه مرفوع في بيانه.

١ - في ط: "تقييدها"، وفي س: "تقيدها".

٢ - الحديث رواه البخاري في كتاب الزكاة (١٤١٢ - ٢ / ٥٤٠). ورواه الترمذي في كتاب الزكاة (٦٤٠ - ٣٢ / ٣). والنسائي في كتاب الزكاة (٢٤٨٧ - ٥ / ٤٣) وابن ماجة (١٨١٧) من حديث ابن عمر، وروى مسلم نحوه من حديث جابر بن عبد الله مع اختلاف في اللفظ.

٣ - الحديث رواه البخاري في كتاب الزكاة من رواية أنس.

٤ - في النسخ كلها: "أوساق" إلا ك.

٥ - الحديث رواه البخاري في كتاب الزكاة من حديث أبي سعيد (١٤١٣ - ٢ / ٥٤٠). ورواه مسلم في كتاب الزكاة من حديث جابر (٩٧٩ - ٢ / ٦٧٣). ورواه مالك في الموطأ (١ / ٢٤٤) والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجة وغيرهم.

٦ - في س: "المنحل"، وفي ك: "المنجمل". والمحتمل يطلق على ما يقابل الظاهر لأنه ما دل على معنى دلالة ظنية، وما دل على معنى دلالة راجحة بحيث يظهر منه المراد للسامع بنفس الصياغة ويكون محتملاً للتأويل والتخصيص. انظر: الجويني: البرهان، ١ / ٤١٦. محمود عبد الرحمن عبد المنعم: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، ٢ / ٤٤٥.

٧ - في س: "عالم".

وقال آخرون: هو كلُّ لفظٍ عَقِلَ منه ^(١) حُكْمٌ أو بيان المراد في غيره، كالتخصيص والتقييد والنسخ، وبيان المجمل والاستثناء ونحوه. وأما المنسوخ: فهو كلُّ حُكْمٍ رُفِعَ ^(٢) من غير شرطٍ إلى غاية أو مُدَّة؛ ولذلك لا يُقال: إنَّ الليلَ ينسخُ النهارَ، ولا شوال ينسخُ صومَ شهرِ رَمَضانَ. والنسخُ - في الحقيقة - : بَيَانُ بَعْضِ الْأَزْمَانِ، وَالتَّخْصِصُ: بَيَانُ بَعْضِ الْأَعْيَانِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّفْسِيرَ وَالتَّخْصِصَ ^(٣) وَالتَّيْقِيدَ وَالتَّاسْتِثْنَاءَ وَالتَّنْكِحَ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَلْفَاظُهَا مُتَّفَقَةٌ فِي مَعْنَى كَوْنِهَا بَيَانًا لِلْمَرَادِ بِالْخَطَابِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَخْتَصُّ بِمَعْنَى مِنَ الْآخِرِ، وَقَدْ يَسَاوِيهِ فِي مَعَانٍ.

فَالْتَفْسِيرُ: بَيَانٌ لِلْمَجْمَلِ، مَقَارِنًا لَهُ أَوْ مَقَدِّمًا أَوْ مُؤَخَّرًا؛ فَلَوْلَا التَّفْسِيرُ لَمْ يَكُنِ الْمَجْمَلُ مَقِيدًا لشيءٍ غير اعتقاد تقييده إذا عَقِلَ المراد منه. وَيَخْصُّ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ، وَبِالسَّنَةِ وَالْإِجْمَاعِ ^(٤). وَيَخْصُّ السَّنَةُ بِالْكِتَابِ وَبِالسَّنَةِ وَبِالْإِجْمَاعِ، وَالْإِجْمَاعُ لَا يَخْصُّ.

وَيَكُونُ التَّخْصِصُ مَقْرُونًا بِالْعَامِّ وَمَقَدِّمًا عَلَيْهِ وَمَتَأَخَّرًا عَنْهُ. وَأَمَّا التَّيْقِيدُ: فَهُوَ بَيَانُ الْمَطْلُوقِ وَتَفْسِيرُ الْمَرَادِ مِنْهُ، وَقَدْ يَدْخُلُ ذَلِكَ فِي الْأَعْيَانِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَعْدَادِ، وَيَكُونُ التَّيْقِيدُ بِمِثْلِ مَا يَكُونُ بِهِ التَّخْصِصُ سِوَاءً؛ غَيْرَ أَنَّ مَرَادَ الْفُقَهَاءِ بِالْعَمُومِ: اللفظُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا. وَالْمَرَادُ بِالْمَطْلُوقِ: اللفظُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى عَيْنِ فَصَاعِدًا، فَمَا فَوْقَهَا.

١ - في س، وع وط: "عنه".

٢ - في د: "وقع".

٣ - ناقصة في س وك.

٤ - في النسخ كلها إلا ط: "ويخص الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة والإجماع".

والتخصيص: إخراج بعض ما يصلح له اللفظ العام من الأسماء من الحكم. والتقييد بعض صفات المطلق.

وأما الاستثناء: فهو أن يخرج من الكلام ما لولاه لكان داخلا تحت الكلام ومستوعبا له.

ويجوز الاستثناء من الاستثناء كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ، إِلَّا أَل لُّوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ، أَجْمَعِينَ، إِلَّا أَمْرًا تَهُ﴾^(١).

ويجوز تغيير لفظه أيضا كقوله الله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾^(٢).

ويجوز الاستثناء المنقطع، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾^(٣) يعني: عمدا، وتَمَّ الكلام؛ ثُمَّ قَالَ: ﴿إِلَّا خَطَأً﴾ معناه إلا إن قتله خطأ. ومثله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾^(٤).

ويجوز أن يستثنى من الجملة أكثرها، كقوله تعالى: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغَوِّيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ، إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ﴾^(٥)، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾^(٦)، فاستثنى أولا القليل من الكثير، وثانيا الكثير من القليل^(٧).

١ - سورة الحج: ٥٨ - ٦٠.

٢ - سورة المائدة: ١.

٣ - سورة النساء: ٩٢.

٤ - سورة النساء: ٢٩. وقد سبقه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا...﴾.

٥ - سورة الحجر: ٨٢ - ٨٣.

٦ - سورة الحجر: ٤٢.

٧ - في س: "وثانيا القليل من الكثير".

الباب التاسع: في معقول الأصل^(١):

وذلك على أربعة أوجه:

أحدها: فحوى القول: وهو أعلاها، ويسمى التبيينه،
وذلك مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ﴾^(٢)، وقوله:
﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۖ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ
شَرًّا يَرَهُ﴾^(٣) الآية، وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ
أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ..﴾^(٤) و﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ
الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَىٰ ۖ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ
الْجَنَّةَ..﴾^(٥)، ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾^(٦)، وقيل: إنَّ الحَبَّةَ
الواحدة تزن ألف ذرة وأربعة^(٧) وعشرين ذرة، ومثله قوله
تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنطَارٍ يُودِّهِ
إِلَيْكَ﴾^(٨)، فنبه تارة بالأقل على الأكثر، وتارة بالأكثر
على الأقل.

١ - سبق تعريف معقول النص في الباب الرابع.

٢ - فحوى القول: يسمى أيضا بمفهوم الخطاب أو دلالة النص، أو دلالة الدلالة، وسمى بذلك لأن
فحوى الكلام هو معناه. ويسميه الشافعية بمفهوم الموافقة؛ لأن مدلول اللفظ في محل السكوت
موافق لمدلوله في محل النطق. أو ما يفهم من الكلام بطريقة المطابقة. انظر: الجويني: البرهان، ١/
٤٤٩. معجم المصطلحات، ٣/ ٣٢٨. زيدان: الوجيز في أصول الفقه، ص ٣٦١..

٣ - سورة الزلزلة: ٧.

٤ - سورة النساء: ٤٩، وسورة الإسراء: ٩١.

٥ - سورة النساء: ١٢٤.

٦ - سورة فاطر: ١٣.

٧ - في النسخ: "أربعاً" إلآ د.

٨ - سورة آل عمران: ٤٥.

والثاني: لحن القول^(١): كقوله تعالى: فقلنا ﴿اضْرِبْ بَعْصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقْ﴾^(٢) أي: فضرَبَ، فحذف ذلك؛ لأنه مفهوم.

وكقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٣) معناه^(٤): فأفطِر، كقوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾^(٥) أي: فحلَق^(٦).

وقوله: ﴿فَإِذَا خِفتَ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ، إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٧) الآية، ثم قال: ﴿فَالْتَقَطَهُ﴾ معناه: فألقته ﴿فَالْتَقَطَهُ﴾^(٨) أَلْ فِرْعَوْنَ.

والثالث: دليل الخطاب^(٩): كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حِمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(١٠) دل ذلك على أَنَّ الحَايِلَ لَا نَفَقَةَ لَهَا.

١ - لحن القول: ويسمى أيضا اقتضاء النص: وهو دلالة اللفظ على مسكوت عنه يتوقف صدق الكلام وصحته واستقامته على ذلك المسكوت. زيدان: الوجيز، ٣٦٤.

٢ - سورة الشعراء: ٦٣.

٣ - سورة البقرة: ١٨٤.

٤ - في د ناقصة: "معناه".

٥ - سورة البقرة: ١٩٦.

٦ - في ع: + "لعله إذا حلق".

٧ - سورة القصص: ٧.

٨ - سورة القصص: ٨.

٩ - دليل الخطاب: يسمى أيضا بعبارة النص أو مفهوم المخالفة: وهو ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت مخالفاً لمدلوله في محل النطق. أو هو ما يدل من جهة كونه مخصصاً بالذكر على أَنَّ المسكوت عنه مخالف للمخصص بالذكر. انظر: الجويني: البرهان، ١ / ٤٤٩. زيدان: الوجيز، ٣٥٦.

١٠ - سورة الطلاق: ٦.

وقوله عليه السلام: «مَنْ بَاعَ نُخْلًا قَدْ أُبْرَتَ، فَتَمَرُّهَا لِلْبَائِعِ»^(١)، يدلُّ على كونها قبل الإبر للمشتري، وقوله: «فِي السَّائِمَةِ الزَّكَاةُ»^(٢)، دلٌّ على سقوطها عن المعلوفة.

ومن [...]»^(٣) أبى القول بدليل الخطاب، له عليه أن يقول على ذلك بأنه لا نفقة ولا زكاة ولا ثمرة للبائع، لانتقال الأصل عنه^(٤)؛ فأبان عليه السلام أنَّ في هذه الأحوال ينتقل الحكم، وما عدا هذه الأحوال فالحكم مُبْقَى على أصله.

والرابع: معنى القول^(٥): كقوله تعالى في الخمر إنها تصدُّ ﴿عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾. ومثل ذلك ممَّا تقدَّم ذكره^(٦) وبالله التوفيق.

-
- ١ - الحديث رواه البخاري في كتاب البيوع (٢٠٩٠ - ٢ / ٨٦٨). ومسلم في كتاب البيوع (١٥٤٣ - ٣ / ١١٧٢) والموطأ في البيوع (٩ - ٢ / ٦١٧). ورواه أبو دواد والترمذي والنسائي وغيرهم من حديث ابن عمر.
 - ٢ - الحديث رواه البخاري في كتاب الزكاة، (٢ / ١٤٦). ورواه أبو دواد في كتاب الزكاة (١٥٦٧ - ٢ / ٩٦ - ٩٧). وفي الموطأ في الزكاة (٢٣ - ١ / ٢٥٧).
 - ٣ - فراغ قدر كلمة في س.
 - ٤ - في س: "فيه".
 - ٥ - معنى القول: ويسمَّى أيضا بعبارة النص: وهو دلالة اللفظ على المعنى المتبادر فهمه من نفس صيغته، سواء كان المقصود من سياقه أصالة أو تبعاً. انظر: زيدان: الوجيز، ٢٥٤.
 - ٦ - انظر تعريف العبرة في الباب السابع ممَّا تقدَّم ذكره للمؤلف.

وشرائع الإسلام^(١) تَجْمَعُهَا عَشْرُ خِصَالٍ:

أولها: التوحيد، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وحج البيت، والجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ولزوم الجماعة، والعاشرة: الطاعة لله سُبْحَانَهُ، وجميع ما أمر به ونهى عنه. والله أعلم وأحكم وبه الحول والتوفيق.



١ - هذا الحديث رواه الطبراني في الأوسط والكبير من رواية ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «الإسلام عشرة أسهم وقد خاب من لا سهم له: شهادة أن لا إله إلا الله، وهي الملة. والثانية: الصلاة، وهي الفطرة. والثالثة: الزكاة، وهي الطهرة. والرابعة: الصوم، وهي الجنة. والخامسة: الحج، وهي الشريعة. والسادسة: الجهاد، وهي الغزوة. والسابعة: الأمر بالمعروف، وهو الوفاء. والثامنة: النهي عن المنكر، وهي الحجّة. والتاسعة: الجماعة، وهي الألفة. والعاشرة: الطاعة، وهي العصمة». انظر: الهيتمي: مجمع الزوائد، ٣٧/١. الضياء، ٣٦/٣.

الفهارس الشاملة

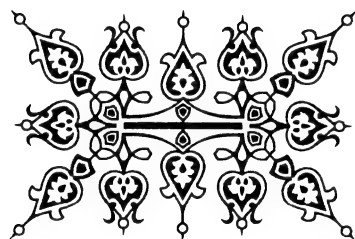
فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الأبيات

فهرس الأعلام والقبائل

فهرس المصادر والمراجع



فهرس الآيات

- ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾
 (سورة المائدة: ١) ٦٤
- ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ (سورة البقرة: ١٨٠) ٤٧
- ﴿إِضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقْ﴾ (سورة الشعراء: ٦٣) ٦٦
- ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (سورة النساء: ٢٩) ٦٤
- ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ...﴾ (سورة آل عمران: ١٧٣) ٦٠
- ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا...﴾ (سورة العنكبوت: ١٤) ٦١
- ﴿الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ (سورة النساء: ٧٥) ٦٠
- ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونُ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ...﴾ (سورة النساء: ٤٩، وسورة الإسراء: ٩١) ٦٥
- ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمُ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ﴾ ٦٠
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (سورة الأحزاب: ٥٧) ٤٧
- ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ (سورة الحجر: ٤٢) ٦٤
- ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ (سورة النجم: ٢٣) ٤٤
- ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ، إِلَّا أَلْ لَّوْطُ إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ، أَجْمَعِينَ، إِلَّا أَمْرًا تَهُ﴾
 (سورة الحج: ٥٨ - ٦٠) ٦٤
- ﴿أَيَحْسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ (سورة القيامة: ٣٦) ٣٥
- ﴿تَجِدُوا مَاءً﴾ (سورة المائدة: ٦) ٦١
- ﴿تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ (سورة العنكبوت: ٤٥) ٥٧
- ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ...﴾ (سورة البقرة: ١٩٨) ٦٠
- ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَ أَهْلُهَا﴾ (سورة الكهف: ٧٧) ٥٩
- ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ (سورة النساء: ٢٥) ٦١
- ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (سورة البقرة: ١٩٦) ٦١
- ﴿عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ (سورة المائدة: ٩١) ٦٧

- ﴿فَإِذَا خُفِضَ عَلَيْهِ فَالْقِيَهُ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ، إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ
مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (سورة القصص: ٧)..... ٦٦
- ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ...﴾ (سورة المائدة: ٦)..... ٦١
- ﴿فَالْتَقِطْهُ أَلْ فِرْعَوْنَ﴾ (سورة القصص: ٨)..... ٦٦
- ﴿فَإِنْ آتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (سورة
النساء: ٢٥)..... ٥٨
- ﴿فَيُعَذِّبُكَ لِأَغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ، إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ (سورة الحجر:
٨٢ - ٨٣)..... ٦٤
- ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ، تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ...﴾ (سورة البقرة: ١٩٦)..... ٤٨
- ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفُ﴾ (سورة الإسراء: ٢٣)..... ٦٥، ٥٧
- ﴿فَلَنُؤَلِّقَنَّ قَيْلَةً تَرْضَاهَا﴾ (سورة البقرة: ١٤٤)..... ٤٣
- ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (سورة البقرة: ١٩٦)..... ٦١
- ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ
نُسُكٍ﴾ (سورة البقرة: ١٩٦)..... ٦٦
- ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (سورة البقرة: ١٨٤)..... ٦٦
- ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (سورة
الزلزلة: ٧)..... ٦٥
- ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ (سورة
التوبة: ٢٩)..... ٦٠
- ﴿قُلْ فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ...﴾ (سورة يونس: ٢٨)..... ٥١
- ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾
(سورة الزمر: ٩)..... ٣٩
- ﴿كَي لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ...﴾ (سورة الحشر: ٧)..... ٥٧
- ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (سورة النحل: ٤٤)..... ٤٨
- ﴿لَعَلَّمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (سورة النساء: ٨٣)..... ٣٨
- ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ (سورة فاطر: ١٣)..... ٦٥
- ﴿مَنْ أَجَلُ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ...﴾ (سورة المائدة: ٣٢)..... ٥٧
- ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يَتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ (سورة الأحزاب: ٣٤)..... ٥١

- ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (سورة الطلاق: ٦) ٦٦
- ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ﴾ (سورة الشورى: ٤٠) ٤٧
- ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ (سورة التحريم: ٦) ٦٠
- ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ (سورة الأنبياء: ١١) ٤٧
- ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ...﴾ (سورة ص: ٢٦) ٤٤
- ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ (سورة النساء: ٩٢) ٦٤
- ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا...﴾ (سورة هود: ٦) ٥٩
- ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُودِّهِ إِلَيْكَ﴾ (سورة آل عمران: ٤٥) ٦٥
- ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ...﴾ (سورة النساء: ١٢٤) ٦٥
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ (الأنفال: ٢٤) ٥
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ...﴾ (سورة الحجرات: ١) ٦٠
- ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ (سورة البقر: ٩) ٤٧

فهرس الأحاديث والآثار

- «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيْهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ» ٥٤
- «الحكمة: العلم بالقرآن ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وتأويله وتنزيله، ومقدمه ومؤخره، وأمثاله وأقسامه، وعبره وقصصه، وحلاله وحرامه» ٥١
- «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ...» ٥٤
- «إِنَّهُ كَالْمَاءِ الْعَدْوِ» «فَلَا إِذَا» ٥٠
- «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ...» ٥٤
- «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» ٥٠
- «خَلَقَ اللَّهُ الْمَاءَ طَهُورًا لَا يُجَسُّهُ إِلَّا مَا غَيْرَ لَوْنِهِ أَوْ طَعْمُهُ» ٤٩
- «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» ٥٠
- «فِي السَّائِمَةِ الزَّكَاةُ» ٦٧
- «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ» ٦٢
- «كَانَ ﷺ يُحِبُّ التَّوَجُّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ فِي الصَّلَاةِ» ٤٣

- «كُلْ إِهَابِ دُبْعَ فَقَدْ طَهَّرَ» ٤٩
- «لَا تُكْخِ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا» ٤٩
- «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ» ٥٤
- «لَا يَقْضِي الْقَاضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَان» ٥٧، ٤٤
- «لَوْ أُعْطِيَ النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَأَصْبَحَ قَوْمٌ يَدْعُونَ بِدِمَاءِ قَوْمٍ، وَلَكِنْ شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ» ٥٤
- «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ» ٦٢
- «مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ» ٤٣
- «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ مِنْ عَبْدٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ» ٥٨
- «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتَ، فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ» ٦٧
- «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» ٥
- «هُوَ الطُّهُورُ مَأْوُهُ وَالْحِلُّ مَيْتَتُهُ» ٤٩
- «وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ» ٦٢

فهرس الأبيات

- قد أركبُ الآلة بعد الآلة وأترك العاجز بالجدالة ٤٥

فهرس الأعلام والقبائل

- إبراهيم عليه السلام ٤٣
- ابن عباس رضي الله عنه ٥١
- أهل العراق ٥٥
- أهل المدينة ٥٥
- بضاعة (بئر) ٤٩
- داود عليه السلام ٤٤
- الشافعي ٥٥، ٥٣، ٣٦
- العرب ٤٣
- مأرب ٥٠
- ميمونة رضي الله عنها ٤٩
- اليهود ٤٣

فهرس المصادر والمراجع

١. ابن خلفون (أبو يعقوب يوسف بن خلفون الوارجلاني، ق٦هـ): أجوبة ابن خلفون، تحقيق د/ عمرو بن خليفة النامي، ط١ / ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، دار الفتح، بيروت، لبنان.
٢. ابن رجب الحنبلي: جامع العلوم والحكم، تخريج أحمد عزو عناية الدمشقي، ط١ / ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
٣. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين عبد الله محمد بن مكرم): لسان العرب، ط٢ دار صادر بيروت.
٤. ابن العربي، أبو بكر المعافري المالكي (٤٦٨ - ٥٤٣هـ): المحصول في أصول الفقه، أخرجه حسين بن علي اليدري، تعليق سعيد بن عبد اللطيف فودة، دار البيادق، الأردن، ط١ / ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٥. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو مُحَمَّد (٢٧٦هـ): غريب الحديث، تحقق د. عبد الله الجبوري، ط١ / ١٣٩٧م، مطبعة العاني، بغداد.
٦. الباجي: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (٤٧٤هـ): كتاب الحدود في الأصول، تحقق نزيه حماد، دار الآفاق العربيّة، ط١ / ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، القاهرة، دار المصري للطباعة.
٧. الباجي الأندلسي: إحكام الفصول في أحكام الأصول.
٨. البرادي (أبو الفضل أبو القاسم بن إبراهيم، ٨١٠هـ): تقييد كتب الأصحاب، ملحق بالموجز لأبي عمار، تحسقيق ودراسة د/ عمار الطالبي، بعنوان: آراء الخوارج الكلامية، ط / ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، نشر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
٩. تبغورين بن عيسى المشوطي: أصول الدين، تحقيق د/ ونيس عامر، ط١ / ٢٠٠١م، تونس.

١٠. ابن حجر، (أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، ٨٥٢هـ): تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار المعرفة.
١١. الجرجاني (علي بن محمد بن علي، ٨١٦هـ): كتاب التعريفات، دار الريان للتراث، د.ت.
١٢. الجعبيري فرحات: نظام العزابة عند الإباضية الوهبية في جربة، ط١/١٩٧٥م، نشر المعهد القومي للآثار والفنون، المكتبة التاريخية، تونس.
١٣. الجويني أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (٤١٩ - ٤٧٨هـ): البرهان في أصول الفقه، تحقيق د/ عبد العظيم الدين/ طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، ط١/ ١٣٩٩هـ / مطابع الدوحة الحديثة.
١٤. الجيطالي: أبو طاهر إسماعيل بن موسى (٧٥٠هـ): قواعد الإسلام، تح وتعليق عبد الرحمن بن عمر بكلي، ط١/ المطبعة العربية، أفريل ١٩٧٦م.
١٥. الزركلي خير الدين: الأعلام، ط٥/ ١٩٨٠م، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
١٦. زيدان عبد الكريم: الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة.
١٧. الزيلعي (جمال الدين عبد الله بن يوسف، ٧٦٢هـ): نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية، طبعة دار إحياء التراث العربي.
١٨. السالمي (عبد الله بن حميد، ١٣٣٢هـ): طلعة الشمس على الألفية، ط١٤٠٥/٢هـ - ١٩٨٥م، نشر وزارة التراث، المطبعة الشرقية ومكتبتها - مطرح - سلطنة عمان.
١٩. السالمي: مشارق أنوار العقول، ط٢/ ١٩٧٨م - ١٣٩٨هـ.
٢٠. السالمي: اللمعة المرضية من أشعة الإباضية، طبع وزارة التراث، العدد ١٨.
٢١. السيابي (خلفان بن جميل): فصول الأصول، وزارة التراث القومي، سلطنة عمان، ١٩٨٧م.

٢٢. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ٩١١هـ): الأشباه والنظائر.

٢٣. الشافعي (محمد بن إدريس بن عثمان بن شافع، ٢٠٤هـ): كتاب الرسالة.

٢٤. الشماخي (أبو العباس أحمد بن سعيد): كتاب سير المشايخ، طبعة حجرية د.د.

٢٥. الصديقي ابن علان: الفتوحات الربانية.

٢٦. العاملي: نظرية المعرفة.

٢٧. عثمان بن أبي عبد الله الأصم: كتاب النور، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، مط عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.

٢٨. العجلوني: كشف الخفاء، طبعة دار التراث.

٢٩. علي حسن علي الحلبي وآخرون: موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة، مكتبة المعارف للنشر، ط ١ / ١٤١٩هـ، الرياض.

٣٠. علي يحيى معمر: الإباضية في موكب التاريخ، ط ٢ / ١٩٩٣م، مكتبة الضامري، سلطنة عمان.

٣١. العوتبي (أبو محمد سلمة بن مسلم، ق ٤هـ): الضياء، ط ١، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان.

الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، ٥٠٥هـ): المستصفى في علم الأصول.

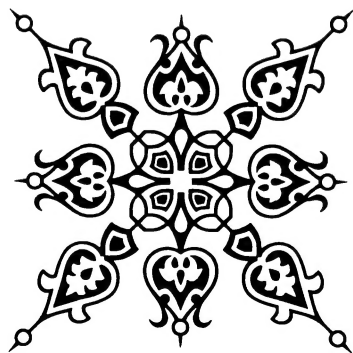
٣٢. القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، ٦٧١هـ): أحكام القرآن، ط ٢ / ١٩٦٥م، دار إحياء التراث القومي والثقافة العربي، بيروت، لبنان.

٣٣. القنوبي سعيد بن مبروك: السيف الحاد، ط ٣ / ١٤١٨هـ، مطابع النهضة، مسقط، سلطنة عمان.

٣٤. الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، ١٠٩٤هـ): الكليات، قابله: د/ عدنان درويش ومحمد المصري، ط ٢ / ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، مؤسسة الرسالة

ناشرون، بيروت، لبنان.

٣٥. محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، دار إحياء التراث، بيروت.
٣٦. محمود عبد الرحمن عبد المنعم: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة.
٣٧. جمعية التراث: معجم أعلام إباضية المغرب، ط١ / ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، المطبعة العربية، الجزائر.
٣٨. الهيثمي (علي بن أبي بكر): مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ط٣ / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م، دار الكتاب العربي، بيروت.
٣٩. الوارجلاني: الدليل والبرهان، ط١ / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان.



المحتويات

٥	مقدمة التحقيق
٧	المبحث الأول: نسبة الكتاب والتعريف به
٩	المبحث الثاني: التعريف بمؤلف الكتاب
١٤	المبحث الثالث: وصف النسخ المعتمدة
١٧	المبحث الرابع: منهج تحقيق الكتاب
٣١	متن كتاب الأدلة والبيان
٣٥	الباب الأول: بيان التكليف، والعقل، والفهم، والفقه
٣٩	الباب الثاني: الكلام في العلم، والجهل، والظن، والشك، والتقليد
٤١	الباب الثالث: الكلام في الدلائل وأشباهاها، وبيان الشبهة، والبرهان، والحجة
٤٣	الباب الرابع: في بيان الاستحسان، والمعقول، والنظر، والجدل، والاجتهاد
٤٦	الباب الخامس: الكلام الواقع به البيان
٤٨	الباب السادس: الكلام في البيان، والحكمة
٥٢	الباب السابع: الوجوه التي يُدرك بها علم الشريعة
٥٩	الباب الثامن: الكلام في أدلة الشرع وأقسامها
٦٥	الباب التاسع: في معقول الأصل

[٨٠]	كُتُبُ الأَطْفَالِ وَالْبَنَاتِ
٦٩	الفهارس الشاملة
٧١	فهرس الآيات
٧٣	فهرس الأحاديث
٧٤	فهرس الآيات
٧٤	فهرس الأعلام والقبائل
٧٥	فهرس المصادر والمراجع
٧٩	المحتويات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

